مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

نظرات تصحيحية لطبعة "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه، بتحقيق د عبد الرحمن العثيمين(*)

د/ ممدوح بن تركي بن محمد القحطاني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة شقراء
Dr.mamdoh2012@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 19/1/2021. تاريخ قبوله للنشر 26/1/2021.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

نظرات تصحيحية لطبعة "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه، بتحقيق د عبد الرحمن العثيمين

د. ممدوح بن تركي بن محمد القحطاني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة شقراء

المستخلص

يتناول هذا البحث كتاب "إعراب القراءات السبع وعللها" لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، بتحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، الذي نشرته مكتبة الخانجي، وذلك بنقد النسخة المطبوعة، وتصحيح الأخطاء التي وقعت فيها، ومقابلتها على النسخة الخطية، والإشارة إلى ما وقع فيها من سقط وتحريف وتصحيف وأغلاط في الضبط والرسم، وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وسبعة مباحث وخاتمة، المبحث الأول: مواضع السقط من الكتاب، والمبحث الثاني: الأخطاء في الآيات القرآنية والقراءات، والمبحث الثالث: مواضع التصحيف، والخطأ في القراءة، والمبحث الرابع: مواضع الخطأ في الضبط والشكل والرسم، والمبحث الخامس: تغيير ما في الأصل، والمبحث السادس: الأخطاء في التعامل مع حواشي النسخة، والمبحث السابع: أخطاء في النسخة الخطية.

ومن نتائج هذا البحث أن هذا الكتاب القيِّم من أَجَلِّ كتب توجيه القراءات وأوائلها، وهذه الطبعة ظلت متداولة قرابة ثلاثين سنة، وصُوِّرت على ما فيها، وهي الطبعة الوحيدة التي اعتمدت على نسخة خطية، فالتنبيه على ما فيها من خَلَلٍ أمر في غاية الأهمية، وقد سلكت في البحث المنهج الاستقرائي النقدي، وذلك بقراءة النص المطبوع، والتنبيه على ما فيه، موازنةً بالنسخة الخطية الوحيدة.

الكلمات المفتاحية: ابن خالويه، إعراب، القراءات، نقد، مخطوط

Corrective Prospectives to the Edition of "The Syntax of the Seven Recitations and their Explanations" by Ibn Khalawyah (370-AH), with the Investigation of Dr. Abdul Rahman Al Uthaimin

Dr. Mamdouh Bin Turky Bin Mohammed Al Qahtani
Assistant Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences,
Shaqra'a University

Abstract

This research deals with the book "the syntax of the seven recitations and their explanations" by Abu Abdullah Al Hussein Bin Ahmed Bin Khalawyah (370-AH), with the investigation of Dr. Abdul Rahman Al Uthaimin, which was published by Al Khanji Library. It criticized the printed version and corrected the errors that occurred in it by contrasting it with handwritten copy, referring to what has happened to it from overlooking, distortion, alteration and errors in diacritization and letter drawing.

The research has been divided into an introduction, preface, seven topics and a conclusion. The first topic: the places of overlooking of the book, the second topic: errors in the Qur'anic verses and recitations, the third topic: the places of alteration and errors in recitations, the fourth topic: the places of error in the diacritization, form and letter drawing, the fifth topic: change of what is in the original, the sixth topic: errors in dealing with the endnotes of the copy, and the seventh topic: errors in the written copy.

One of the results of this research is that this book is one of the first and greatest books on the guidance of recitations. This "edition" had been in circulation for about thirty years and had been photocopied as it was. Furthermore, it is the only edition that relied on a handwritten copy. Consequently, the indication of the inaccuracy that had occurred in it is very important. In the research, I adopted the inductive criticizing technique, by reading the printed text, and indicating the alterations in it, contrasted with the only handwritten copy.

Key Words: Ibn Khalawyah, Syntax, Recitations, Criticism, Manuscript.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم توجيه القراءات من أجل علوم القرآن الكريم قدرًا وأكثرها دقة وفائدة، وقد صُنِّفَ في هذا الفن مصنفات كثيرة، اختلفت طرائقها بحسب اختلاف مناهج مؤلفيها ومقاصدهم، وكتاب "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه من أنفس هذه الكتب وأكثرها فائدة، فمؤلفه عالم متضلع من علوم اللغة والقرآن، أخذ عن إمام الفن ومسبِّع السبعة الإمام ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) الذي دارت حول كتابه مصنفات كثيرة، وروى ابن خالويه عنه في كتابه روايات، وصلى خلفه صلوات أشار إليها، وهذا الكتاب يختلف عن كتب توجيه القراءات كلها، من حيث الاستطراد وكثرة الفوائد المتنوعة من تفسير وقراءات وعلوم قرآن ولغة ونحو وتصريف وأدب وغيرها من الفنون التي ينثرها نثرًا، طُبِعَ هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين (ت١٤٣٦هـ)[١]، وقد بذل المحقق جهدًا كبيرًا في التقديم له وخدمته وتقريبه بالفهارس الكاشفة، ولكني أثناء قراءة النص وقفت على عوائق كثيرة حالت دون الاستفادة منه استفادة تامة، منها عدم اتساق الكلام في مواضع كثيرة، مع أخطاء كثيرة في النص، وفي ضبط الألفاظ، وقد ظل الباحثون يتداولون هذه الطبعة - على ما فيها- وتناولت الكتاب دراسات كثيرة اعتمدت عليها، وقد ذكر المحقق أن الباحثين أحجموا عن تحقيقه[٢]، فنهض هو بهذه المهمة الصعبة، وربما كان إحجامهم من أجل أن نسخته الخطية فريدة مخرومة لا يُعرف له غيرها.

إن التنبيه على ما في الكتب والتحقيقات من أخطاء وتقويمها مقصدٌ من أهم مقاصد التأليف والبحث العلمي[٣]، لما فيه من حفظ حق العلم، وأداء واجب النصح، وإبراز نصوص التراث بصورة أفضل، وقد نص كثير من العلماء - كابن خلدون[٤] وغيره - على أن تبيين الخطأ وتصحيحه من مقاصد التأليف[٥]، وعبر عنها بعضهم بقوله: "شيء أخطأ فيه مؤلفه فيصلحه"[٦].

قال أبو الفضل السَّلامي (ت٥٥٠هـ): "وقد سبق العلماء إلى أخذِ بعضهم على بعض فيما وقع منهم في كتبهم من سهو وتصحيف، وقد صنفوه كُتبًا..." وذكر أمثلة على ذلك من مصنفات كثيرة، وأن ذلك ليس بعيب ولا نقص عليهم، لأن الإنسان معرض للخطأ والنسيان، ثم قال: "وإنما تعد أغلاط العلماء، وسقطات الفضلاء، فأما الجهال فلا يُعبأ بهم وبقولهم، وإنما أخذ العلماء بعضهم على بعض فيما يقع منهم سهوًا أو خطأ نصيحة منهم للعلم وحفظه ولئلا يكون خيانة منهم لطالب العلم، ولم يقصدوا بذلك عيب بعضهم لبعض" إلى آخر كلامه[٧]، وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): "وما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث والتواليف، وبمثل ذلك يتفقه العالم وتتبرهن له المشكلات"[٨].

---

(١) يعد الدكتور عبد الرحمن من أكثر الناس خدمة لتراجم علماء الحنابلة، ومن أعلم الناس بهم، وله سلسلة خدم فيها طبقات الحنابلة وصحح كتبها واستدرك على مؤلفيها، رحمه الله تعالى وجزاه خيرا.

(٢) ٧/١.

(٣) منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفًا وتحقيقًا لفاروق حمادة ص١٩، منهج البحث العلمي وكتابته في علوم الشريعة، للدكتور محمد بازمول، ص٢٥.

(٤) المقدمة لابن خلدون ص٥٣٠.

(٥) منسوب إلى أبي حيان، انظر قواعد التحديث للقاسمي ص٣٨.

(٦) ذكره التلمساني (ت ١٠٤١هـ) في "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب" ١٧٦/٣.

(٧) التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ ص١٤٧.

(٨) سير أعلام النبلاء ٥٠٠/١٢.

وليس هذا المقصد - إن أعطي حقَّه - بالأمر الهيِّن، فقد ذكر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) أن إصلاح التصحيف أو السقط أعسر من إنشاء ورقات من حُرِّ الألفاظ والمعاني الشريفة[١]، وقال الشيخ أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ): "تصحيح الكتب وتحقيقها من أشقِّ الأعمال وأكبرها تبعة"[٢].

وقال د. عبد الرحمن العثيمين - رحمه الله - محقق كتاب ابن خالويه: محبةُ العلم "تحتم علينا أن نقول فيه كلمة حق نرضى بها ولو على أنفسنا أو الأقربين، نقولها لأحبابنا وأصفيائنا، لا نماري فيها ولا نداري، لأن المجاملة في العلم والسكوت على مواضع الزلل فيه تخلف علمي وانتكاس في الحضارة"[٣].

أهمية البحث:

١- أن هذا الكتاب من أوائل كتب توجيه القراءات، وهو محتوٍ على علوم كثيرة، من أهمهما تفسير القرآن الكريم، وهو معتمَدُ كثيرٍ ممن أتى بعده، فالحاجة ماسة إلى التنبيه على ما في هذه الطبعة من سقط وتصحيفات وأخطاء في الضبط، حتى يستقيم النص ويستفاد منه.

٢- أن هذا الكتاب لا يُعرف له إلا هذه النسخة الخطية الوحيدة، وهذه الطبعة هي النشرة الوحيدة التي اعتمدت على نسخة خطية، وبقيت تُتَداول قرابة ثلاثين سنة، ثم انتُسخت ونُشِرَت نشرات تجارية سيئة اعتمادًا على هذه الطبعة، فكان التنبيه على ما فيها أمرًا غايةً في الأهمية.

٣- أن هذا الكتاب دارت عليه الكثير من البحوث والدراسات والرسائل الجامعية التي اعتمدت على هذه الطبعة[٤]، ولا شك أن ذلك يؤثر في نتائج البحث.

حدود البحث: الجزء الثاني من كتاب "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه، بتحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، وذلك بالتركيز على نص كلام ابن خالويه وتصحيح ما فيه من خطأ.

الدراسات السابقة: هناك دراسة محكَّمة بعنوان "إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين"، من إعداد: د. إبراهيم القرشي عثمان، نُشِرَتْ في مجلة عالم الكتب، المجلد ١٩، العدد ٢، ١٤١٨هـ، وتقع في ٣٧ صفحة، وقد اقتصر فيها على نقد الجزء الأول، وسبق له أن حقق الجزء الأول من الكتاب في رسالته الدكتوراه، ولم يطبع إلى اليوم، وأما الجزء الثاني فلم يحققه ولم يتكلم عنه.

منهج البحث: سلكت في البحث المنهج الاستقرائي النقدي، وذلك بقراءة النص المطبوع، والتنبيه على ما فيه من أخطاء، وتصويب ذلك مقارنة بالنسخة الخطية الوحيدة.

خطة البحث: جعلت خطة البحث مكونة من مقدمة وتمهيد وسبعة مباحث، وخاتمة، على هذا النحو:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وحدوده، والدراسات السابقة ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه بيان حال الطبعة المذكورة، وتنبيه مهم على ما جاء في الجزء الأول من اختلال في ترتيب ألواح النسخة.

---

(١) الحيوان ٧٩/١.

(٢) مقدمة تحقيقه لجامع الترمذي ص١٦.

(٣) ٨١/١.

(٤) منها:

١- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، دراسة وتقويمًا، للدكتور يوسف الربيش، جامعة الإمام، ١٤٢٠هـ.

٢- مناهج الاختيار عند ابن خالويه في "إعراب القراءات السبع وعللها"، لعبد الفتاح إدريس، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ١٦، السنة ٣، ٢٠١٧م.

٣- منهج ابن خالويه في الاستدلال على صحة القراءة من خلال كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها"، لأحمد مرغم، أعمال الملتقى الدولي الثاني: القراءات القرآنية والإعجاز ٢٠١٠م، جامعة شعيب الدكالي، ص٢١٦.

٤- منهج ابن خالويه في توجيه القراءات القرآنية في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها"، لمحمد سالم الملاحمة، جامعة مؤتة.

٥- أسس الاختيار من القراءات في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها للدكتور سلطان العوفي، مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد ٢٢، المجلد ١١، ٢٠١٦م.

المبحث الأول: مواضع السقط من الكتاب.
المبحث الثاني: الأخطاء في الآيات القرآنية والقراءات.
المبحث الثالث: مواضع التصحيف، والخطأ في القراءة.
المبحث الرابع: مواضع الخطأ في الضبط والشكل والرسم.
المبحث الخامس: تغيير ما في الأصل.
المبحث السادس: الأخطاء في التعامل مع حواشي النسخة.
المبحث السابع: أخطاء في النسخة الخطية.
الخاتمة، وتشتمل على أبرز النتائج، وأهم التوصيات.
والله أسألُ التوفيق والسداد.

التمهيد

عَدَّ الباحثون هذا الكتاب مرجعًا أساسيًا لتوجيه القراءات منذ طباعته أول مرة عام ١٤١٣هـ، وكان الدكتور إبراهيم القرشي عثمان قد اختاره بإشارة من د. علي بن حسين البواب - رحمه الله - ليكون موضوع رسالته في الدكتوراة، فحقق الجزء الأول منه عام ١٩٩٣م، ثم اطلع على طبعة دار الخانجي بتحقيق العثيمين فوجد فيه ملاحظات كثيرة أشار إليه في بحث مفرد سبقت الإشارة إليه، وقد اطلعت على بحثه، فوجدته قد أصاب في أكثر الملاحظات العلمية التي ذكرها، وفي مواضع أخر أخالفه فيها، وليس الحديث عن هذا الملاحظات موضوع بحثي.

ولكنَّ هناك موضعًا مهمًا ينبغي أن أنبه عليه وقع فيه المحقق ولم يتنبه له الدكتور إبراهيم وهو ما جاء في ٩٠/١ بعد قوله: (قرأ ﴿عَلَى الجُودَى﴾ [هود:٤٤] بإرسالٍ/...)، فقد أشار المحقق إلى وجود خرم كبير هنا، والذي يظهر لي أن هذا الموضع اختلَّت فيه أوراق النسخة، وأخطأ فيه مرمِّمُ النسخة ومُرَتِّبُهَا، والصواب: (بإرسالِ/ الياء)، وتكملة هذه العبارة موجودة في ص٣٥١ التي أدخلها مرمم المخطوطة في سورة النحل، وزاد المحقق من عنده واوًا قبل كلمة (الياء)، فصواب العبارة: (قرأ ﴿عَلَى الجُودَى﴾ بإرسالِ/الياء خفيفًا، وكأنه اسم عجمي جُودَى مثل حُبْلَى) إلى آخر ٣٥٢، فهو داخل في كلام المؤلف على سورة البقرة، وأما قوله ص٣٥٣: (وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ /)، فيظهر أن الذي رتب المخطوط لما رأى صفحة تبدأ بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل:٢٨] جعلها بعد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ)، وقد تبين مما سبق أن الموجود من سورة النحل يبدأ من ص٣٥٣ من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ .

وبعد شروعي في البحث اطلعت على دراسة حديثة[١] أشار فيها الباحث إلى مشكلتين واجهتاه في النسخة المطبوعة، أولاهما: اعتماد المحقق على نسخة وحيدة فيها خروم، ولأجل ذلك اكتفى الباحث بالنظير عن نظيره، وثانيتهما: كثرة الأخطاء فيها، ثم أشار إلى بحث الدكتور إبراهيم القرشي عثمان، ثم نقل نصًا عن الكتاب ثم قال: (وفي هذا النص وقعت أخطاء كثيرة)[٢]، وكذلك في موضع آخر[٣].

(١) بعنوان "أسس الاختيار من القراءات في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها" للدكتور سلطان العوفي.
(٢) ص١١٧.
(٣) ص١٣٨.

ونقل قول ابن خالويه: "لأن في حرف أبي بكر ﴿أَنتُمْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الأعلى:١٦]"[١]، ثم ذكر أنه خطأ في المطبوع، وأن الصواب: "في حرف أُبَيٍّ" ثم قال: "ولم يوثق المحقق ـ رحمه الله ـ هذه القراءة ... ولعل المحقق ـ رحمه الله ـ توهم أن أول لفظة من الآية (بكر)، وهي: (بل)، فأضافها إلى (أبي) ظنًّا منه أنها كنية"[٢].

قلت: الأمر ليس كذلك، بل هي في المخطوط: "حرف أبي بكر"، وهذه صورتها: 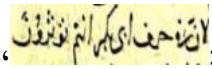 ، وفي كتابه "مختصر الشواذ" نسبها إلى ابن مسعود[٣]، ونسبها غيرُه إلى أُبيّ بن كعب[٤]، فالذي يظهر أن الخطأ من الناسخ، وأن صواب العبارة (لأن في حرف أُبَيٍّ: ﴿بَلْ أَنتُمْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ﴾)، ويدل على ذلك أن ابن زنجلة ـ الذي اعتمد كثيرًا على كتاب ابن خالويه ـ نسبها إلى أبي بن كعب[٥].

ومما يدل على أهمية تصحيح هذه الطبعة ما نقله أحد الباحثين[٦] عن ابن خالويه أن قراءة النخعي: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح:٢٨]، فجعلها للتثنية[٧] بناء على ما في المطبوع[٨]، والظاهر من سياق ابن خالويه أنه يريد الإفراد: ﴿ولِوَلَدِي﴾.

ومن الأمثلة أيضًا أن صاحب "معجم القراءات" عزا قراءة ﴿لُبَدًا﴾ إلى هارون، ولم يعزها إلى عاصم الجحدري، وسبب ذلك خطأ في قراءة المخطوط، وسيأتي ذكر هذا المثال.

تنبيه: في عام ٢٠١٣م خرج كتاب بعنوان "إعراب القراءات السبع وعللها" كتب على غلافه: تأليف أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن خالويه الأصبهاني المتوفى (٦٠٣هـ)، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، نشرته دار الكتب العلمية ببيروت.

وهذا الكتاب ما هو إلا سلخ لنشرة مكتبة الخانجي بكل ما فيها من سقط وتصحيف، مع الخطأ في نسبة الكتاب إلى أبي جعفر بن خالويه (ت٦٠٣هـ)، وهو رجل آخر غير أبي عبد الله بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، ثم نُشِرَ بحث محكَّم بعنوان "كتاب إعراب القراءات السبع وعللها المنسوب خطأ إلى ابن خالويه الأصبهاني (ت٦٠٣هـ)، دراسة في تصحيح نسبة الكتاب"[٩]، ووصل في نتيجة بحثه إلى أن الكتاب ليس لأبي جعفر وإنما هو لأبي عبد الله، ويظهر أن الباحث لم يطلع على طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة المشهورة للكتاب، المطبوعة منذ ما يقارب ثلاثين سنة.

---

(١) إعراب القراءات السبع ٤٦٧/٢.
(٢) ص١٢٦.
(٣) ص١٧٢، ونسبها إلى ابن مسعودٍ الزمخشريُّ في "الكشاف" ٧٤١/٤.
(٤) الفراء في معاني القرآن ٢٥٧/٣، الطبري في تفسيره ٣٢٢/٢٤، والزجاج في معاني القرآن ٣١٦/٥، البسيط للواحدي ٢٧٢/٤.
(٥) حجة القراءات ص٧٥٩.
(٦) وهو محمد سالم الملاحمة في رسالته للدكتوراه "منهج ابن خالويه في توجيه القراءات القرآنية في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها" ص١٠٣.
(٧) ص١٩٤.
(٨) إعراب القراءات ٣٩٨/٢.
(٩) أعده: أ.د نوفل علي مجيد الراوي، نشر في مجلة آداب الرافدين، العدد (٦٩)، ١٤٣٥هـ.

المبحث الأول: مواضع السقط من الكتاب

٩/١٤: (ففي ذلك قولان)، في الأصل: (في ذلك قولان).

١١/٣٩: (أن ابن مسعود قرأ: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ سَٰحِرَانِ﴾ [طه:٦٣] بغير)، سقطت كلمة (لام)، أي (بغير لام).

١٦/٦١: (أي: لا أن تقع تجارةٌ)، وهذا فيه تغيير للمعنى، والصواب كما في الأصل: (أي: إلا أن تقع تجارةٌ).

٦/٦٣: (قرأ ابن عامر ﴿تَرۡجِعُونَ﴾)، الذي في الأصل: (قرأ ابن عامر: ﴿إِلَيۡنَا تَرۡجِعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥].

٩/٨٢: (وقوله تعالى: ﴿وَءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [الحج:٥١] [ ] في كل/ القرآن)، كذا أثبته المحقق، ويبدو أنه انتقال نظر منه، مع وضوح الصواب في الأصل، فالذي بين المعقوفين هو (قرأ ابن كثير وأبو عمرو (مُعَجِّزِينَ) في كل / القرآن)، 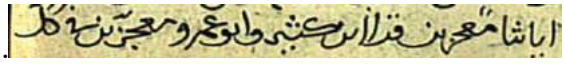 .

٥/٨٧: (إلى أن مشى)، هنا كلمة سقطت من المحقق في آخر اللوحة، والصواب في العبارة: (إلى أن حبا/ إلى أن مشى).

٦/١١٨: (وقرأ الباقون)، قبل هذه الجملة هناك كلمة تجاوزها المحقق، ولم يشر إلى ذلك، ولم تتبين لي، ويحتمل أن تكون (وقد قرأ الباقون)، وقد تكون خطأ من الناسخ، وهذه صورتها: 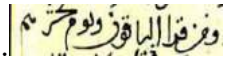 .

١/١٣٣: (حدثني أحمد) = (وحدثني أحمد).

٢/١٣٨: (ثم يخفف فتقول: هذا زيد الاحمر فكذلك أصحاب الأيكة وأصحاب الايكة[١])، سقطت عبارة هنا بعد قوله: (الاحمر) وهي: [ثم يسقط فيقول: زيدٌ لَحْمَرُ]، ولعل ذلك بسبب انتقال النظر.

١٠/١٤٠: (جاء في الحديث) = (وجاء في الحديث).

٩/١٤١: (والشعراء: هم الكفار) = (وهؤلاء الشعراء هم الكفار).

١٠/١٥١: (من أجل الياء ﴿ءَانِيكَ﴾ [النمل:٣٩] الأصل فيه) = (من أجل الياء، و﴿ءَانِيكَ﴾، الأصل فيه)

٦/١: (غزوه قضوه) = (غزوه وقضوه).

٥/١٧٦: (أما رأيت الحمار إذا حرَّك ذَنَبَهُ في عدوه، ونفخ الأصمعي شِدقَيه)، سقطت كلمة بعد قوله: (وعدوه)، والظاهر أنها (وَرَدَمَ) أي أخرج الريح من دُبُره[٢]، ولا أدري هل أسقطها المحقق قصدًا أم لا؟ 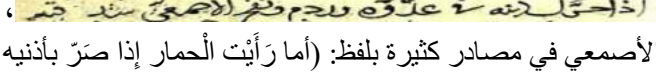 ، وورد هذا التفسير عن غير الأصمعي في مصادر كثيرة بلفظ: (أما رَأَيْت الْحمار إِذا صَرّ بأذنيه ومصَع بِذَنبِهِ وَعدا)[٣].

١٢/١٨٤: (أحدهما: يجعل) = (أحدهما: أن يجعل).

٢/٢٣١: (طائر لا طيرُك) = (طائر الله لا طيرُك).

٦/٢٤٧: (وأما عاصم فإنه قرأ في الواقعة: ﴿يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة:١٩]، بالكسر وفي الصافات: [الصافات:٤٧] بالفتح، جمع بين اللغتين/ تخفيفا فصار يزف ويعد ويزن)، قلت: وهذا الكلام غير مرتبط

---

(١) كذا في الأصل وفي المطبوع، والذي يظهر أن الصواب: لَيكَة.
(٢) تاج العروس (ر د م).
(٣) غريب الحديث لابن سلام ١٨١/٤.

ببعضه، وهو مشكل أيضًا، ولا يمكن أن يقع من ابن خالويه، كيف يكون نَزَفَ ينزِفُ من باب وَعَدَ؟ ونَزَف فعل صحيح، ووعد فعلٌ معتل الفاء، ويسمى في علم التصريف مثالًا، فتحذف فاؤه في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة(١).

والذي يحل هذا الإشكال أنه قد سقط من المحقق لوح كامل، ولعله بسبب انتقال النظر، وسقط بذلك توجيه قراءات في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ [الصافات:٥٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات:٩٤].

فتمام كلام ابن خالويه بعد قوله: (بين اللغتين/): (ليُعلم أنهما جائزتان، وقال آخرون: إنما كسر في الواقعة...).

وأما قوله: (تخفيفا، فصار يزف) فهو يتعلق بآية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾، وذكر قراءة ﴿يَزِفُونَ﴾ التي فيها الفعل معتل الفاء.

وإتمامًا للفائدة سأرفق هذا اللوح الساقط كاملًا، ومكانه في المطبوع بعد كلمة اللغتين المجلد الثاني ص٢٤٧ السطر السادس:

٦/٢٥٨: (عقنقل. الجواب الثاني:) انتقل نظر المحقق بعد كلمة (عقنقل) وسقط سطر كامل، وهو: (أراد: فلما أجزنا ساحة الحي انتحى. والجواب الثاني:).

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور ص٢٨٠.

٥/٢٦٧: (فأسكن، الوقف في هذه الآية)، سقطت الواو قبل كلمة (الوقف).

١٢/٣٠٥: (فأما أهل الكوفة وابن عامر ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ [الزُّخرُف:٥٨])، سقطت كلمة (فقرؤوا) بعد قوله: (ابن عامر).

١١/٣٢٧: (وقوله تعالى: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح:٦]. ﴿ٱلسُّوۡءِ﴾ بالضم)، سقط من المطبوعة عزو قراءة الضم، وهي قوله: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ٱلسُّوۡءِ﴾ بالضم).

١/٣٣٣: (سورة الرحمن)، والصواب: (ومن سورة الرحمن).

١٤/٣٤٢: (أن الحور لا يطاف، وإنما يطاف بالخمر)، سقطت كلمة (بهن) بعد (لا يطاف).

٤/٣٦٣: (صفوفًا في القتال وفي الصلاة) = (صفوفًا في القتال، صفوفًا في الصلاة).

١٠/٣٤٩: (وعدى الفعل إلى ضمير) = (وعدى الفعل إلى ضميره).

١٨/٣٥٦: (قرأ نافع) = (وقرأ نافع).

٧/٣٦٢: (الصف أيضا) = (والصف أيضًا).

١٦/٣٨٥: (وقشرها) = (وقَشْرِهَا لَهَا).

٤٠٨/ ٦: (وانقص) = (أو انقص).

١٠/٤٢١: (يقف وقفاً) = (ويقف وقفًا).

١٥/٤٢١: (إذا كان جاريا) = (إذا كان كذلك جاريًا).

٢/٤٢٦: (ملائكةٌ) = (الملائكةُ)

١٢/٤٢٩: (قال: تلك خيلي)، سقطت كلمة (الأعشى)، ويظهر أن المحقق ظن أنها مضروب عليها: 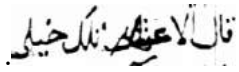 .

٤/٤٣٥: (قرأ عاصم وحمزة في رواية أبي بكر والكسائي بألف)، سقطت الكلمة المقروءة (نَاخِرَةً) بعد قوله: (الكسائي).

٨/٤٥٤: (وطَاْعَتْ) = (وَأَطَاعَتْ).

١١/٤٦٧: (أبو عُمر) = (أبو عَمْرٍو).

١/٤٧١: (قال أبو عمرو: من قرأها) = (قال أبو عمرو: ومن قرأها).

١/٥٠٣: (وتفسير هذا البيت في كتاب [.....])، قال المحقق في الحاشية: (كلمتان لم أحسن قراءتهما)، قلت: وذلك بسبب ما أصابها من أثر الأرَضة، والكلمة الأولى واضحة وهي (الله)، أي (في كتاب الله)، 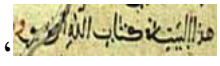 ، والذي يظهر من سياق الكلام أن ابن خالويه يريد أن تفسير البيتين لا يليق أن يذكر في هذا الكتاب الذي يتعلق بتفسير القرآن وتوجيه قراءاته لما فيهما من فحش، فقد تكون الكلمة (لا يليق) أو ما في معناها.

٩/٥١٢: (لأنه عليه السلام كان معهم في كتبهم)، هناك كلمة أصابتها الأرضة لم يشر إليها المحقق، ولا يستقيم سياق الكلام بما ذكره، 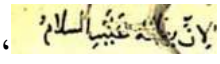 ، ويظهر أن العبارة: (لأن نعته ـ عليه السلام ـ كان معهم في كتبهم)، والله أعلم.

المبحث الثاني: الأخطاء في الآيات القرآنية والقراءات

القراءات القرآنية وتوجيهها وتفسيرها هي الموضوع الأساسي لهذا الكتاب، لذلك فإن أهم المهمات على من يحقق كتابًا في القراءات أن يعنى بضبطها عناية تامة شكلًا وحرفًا، ولكن الملاحظ على هذه الطبعة

أن فيها أخطاء كثيرة في ضبط الآيات والقراءات، والذي يظهر أن ابن خالويه كان يقدم قراءة أبي عمرو البصري في الغالب، ويفرّع عليها القراءات الأخرى، فكان على المحقق أن يثبت الآيات كما هي عند ابن خالويه، دون تغيير، فمن هذه الأخطاء:

٦/١٠: (﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ﴾ [التوبة:١٠٣])، الذي يظهر أن ابن خالويه يريد قراءة الجزم: ﴿تُطَهِّرْهُمْ﴾، وهي قراءة الحسن[١]، لأنه ذكر الجزم بجواب الطلب وأن الاختيار إذا كان الاسم معرفةً الجزمُ.

١/١١: (﴿وَوَيرِثًا﴾ [مريم:٥])، الصواب: "وَ﴿أُويرثًا﴾ تصغير وارث"، فالواو الأولى واو عطف، ثم همزة مضمومة كما في قراءة سعيد التي ذكرها ابن خالويه[٢]، ورسمت همزة على الواو ﴿وؤُيرثًا﴾.

٤/١٤: (﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا﴾ [مريم:١٩])، الصواب: ﴿لِيَهبَ لَكِ غُلَٰمًا﴾ ، بالياء، ونص ابن خالويه على أنها قراءة أبي عمرو[٣].

١/١٧: (﴿تَسَاقِطْ﴾ [مريم:٢٥])، والصواب أن قراءة حمزة: ﴿تَسَاقَطْ﴾ بفتح القاف[٤].

١٣/١٧: (﴿يُسْقِطْ عَلَيْكِ﴾، وروي عنه ﴿يَسْقُطْ﴾)، قلت: وفي الأصل عكسُ ذلك.

١٤/١٧ ذكر ابن خالويه في هذه الآية ثلاث قراءات من السبع، وهي ﴿تَسَاقَطْ﴾، و﴿تَسَّاقَطْ﴾، و﴿تُسَٰقِطْ﴾[٥]، ثم ذكر قراءة أُبَيٍّ، وهي قراءة يعقوب من العشرة: ﴿يَسَّاقَطْ﴾[٦]، فهذه أربع، ثم ذكر قراءتي أبي حيوة: ﴿يَسْقُطْ﴾، و﴿يُسْقِطْ﴾، فهذه ست، ثم قال: "ففي هذا الحرف من القراءات" ثم ذكر سبع قراءات، وهي كما في المخطوط: "يَسَّاقط، وتسَّاقط، وتُساقِط، ويسَّاقط، وتَسْقُط، ويَسْقُط، ويُساقط". فذكر منها واحدة زائدة عن الذي ذكره قبل، وقد أخل المحقق في هذا الموضع في ضبطها، والذي يظهر أن هناك خطأ من الناسخ حين كرر قراءة ﴿يَسَّاقط﴾، وأتى بقراءة أبي حيوة بالتاء، ولم يكن ذكرها ابن خالويه قبل حصرها، وإنما ذكرهما بالياء، وإن كان قد روي عن أبي حيوة أربع قراءات[٧]، وقد ذكر ابن خالويه في "مختصر الشواذ" تسع قراءات في هذا الحرف[٨].

٦/٢١: (و﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٞ﴾ [الحِجر:٤١])، والذي في الأصل بالصاد: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ﴾ [الحِجر:٤١].

---

(١) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي ص٥٦٤، إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص٣٠٦.
(٢) ١٠/٢.
(٣) انظر النشر لابن الجزري ٣١٧/٢.
(٤) السبعة لابن مجاهد ص٤٠٩.
(٥) فالأولى قراءة حمزة، والثانية قراءة الجمهور، والثالثة قراءة حفص، انظر "النشر في القراءات العشر" ٣١٨/٢.
(٦) ورواية عن شعبة، انظر المرجع السابق.
(٧) مختصر الشواذ لابن خالويه ص٨٧، معجم القراءات ٣٦٥/٥.
(٨) ص٨٧.

١٠/٢١: (قرأ ابن كثير: ﴿خَيرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم:٧٣])، والصواب: (﴿خَيرٌ مُّقَامًا﴾) بضم الميم.

٥/٢٥: ﴿يَنفَطَرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم:٩٠]، القراءة التي ذكرها ابن خالويه حسب الأصل: ﴿يَتْفَطِرْنَ مِنْهُ﴾، فكان ينبغي أن تكتب على هذه القراءة.

١٤/٣٠: (فمن قرأ ﴿وَأَنَا﴾ فموضعه رفع بالابتداء)، لعل الصواب: (﴿وإِنَّا﴾ [طه:١٣])، بالكسر وتشديد النون، وهي قراءة السُّلمي وابن هرمز والأعمش في رواية[١].

١٣/٣٧: (وقرأ ﴿إِنْ هذان﴾ [طه:٦٣] عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي وابن عامر)، والصواب: ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾ بتشديد إنَّ.

١٤/٣٩: (﴿إِنْ هَذَانِ﴾)، كان على المحقق أن يضبط هذه القراءة بالشكل، لأن جعل (إنَّ) بمعنى نعم ينصرف إلى مشددة النون لا إلى قراءة تخفيف إنْ[٢]، فالصواب أنها بتشديد النون (إنَّ).

٢/٤٦: (وقوله: ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا﴾)، الصواب: ﴿وَمَآ أَكْرَهْتَنَا﴾ [طه:٧٣].

١٠/٤٧: وقع المحقق هنا في خلط بين القراءات، ولم يضبطها، والصواب في قراءة حمزة والكسائي: ﴿قَدْ أَنْجَيتُكُمْ مِّنْ عَدُوِّكُمْ﴾ [طه:٨٠][٣]، وجعلها المحقق: ﴿قَدْ أَنجَيْنَكُمْ﴾.

٤/٤٨: (إلا أبا عمرو فإنه قرأ ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ [طه:٨٠])، والصواب: (﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾)[٤].

والصواب أن القراءة التي اعتمدها ابن خالويه وفرع عليها وذكرها في ٩/٤٧ هي قراءة أبي عمرو، وفيها ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾، ولكن المحقق جعلها ﴿وَوَٰعَدْنَكُمْ﴾.

٥/٥٠: (﴿وَلَكِنَّا حُمِّلْنَآ﴾) [طه:٨٧]، الصواب: (﴿وَلَكِنَّا حَمَلْنَا﴾)، وهي مضبوطة في الأصل بفتح الحاء.

٧/٥٠: (فكذلك حُملنا)، والصواب: (حَمَلْنَا)، وسياق الكلام يدل على أن مراده القراءة التي فيها الفعل مبني للمعلوم، وقال بعد ذلك: (والأول على ما لم يسم فاعله).

١٠/٥٠: (﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه:٩٣])، الصواب: (﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِيٓ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾) بالياء.

٢/٥٣: (﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾)، الصواب: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾ [طه:٩٦].

١/٥٦: (﴿فَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [طه:١١٩])، الصواب: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾، وقد أطال الناسخ حرف الواو فكادت تتصل بهمزة (إن)، فاشتبهت على المحقق.

٣/٥٦: (﴿أَنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾ [طه:١١٨])، كذلك أخطأ المحقق هنا، وليس في همزة إنَّ هنا إلا الكسر.

(١) البحر المحيط ٢٤/١٥.
(٢) مغني اللبيب لابن هشام ص٧١.
(٣) النشر ٣٢١/٢.
(٤) المرجع السابق ٢١٢/٢.

٦/٦٠: (﴿رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الأنبياء:٧])، والصواب أن القراءة التي فرع عليها هي ﴿يُوحَى إِلَيۡهِمۡ﴾، وكذلك في ١٢/٦٠، الصواب: ﴿يُوحَى﴾ كما في الأصل.

٢/٦٦: (كما قرأ الحسن: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة:٢٧٨])، كذا ضبطها المحقق، والصواب: ﴿بَقِيْ﴾، بإسكان الياء، كما نص عليه المصنف بقوله: (أرسل الياء)، فهي ياء، وقد روي عن الحسن أيضًا أنه قرأها بقلب الياء ألفًا: ﴿بَقَى﴾[١].

١/٦٩: (وقوله تعالى: ﴿لِلۡكُتُبِ﴾ [الأنبياء:١٠٤])، الصواب الذي في الأصل: ﴿لِلكِتَابِ﴾، وهي القراءة التي فرَّع عليها ابن خالويه.

٦/٧٠: ذكر قراءة الضحَّاك ورسمها ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ [الأنبياء:١١٢]، والصواب أنها بهمزة قطع ﴿أَحْكَمُ﴾[٢]، وقد أعربها ابن خالويه خبرًا.

٨/٧٥: (وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ﴾ [الحج:٢٥])، هكذا أثبتها المحقق، والصواب أنها بالياء ﴿وَالبَادِي وَمَن يُرِدۡ﴾.

١٢/٨٤: (﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج:٥٤])، والصواب أنها (﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾) بالواو، وقد اغتر المحقق برسم الناسخ الواو قريبة من الفاء مع زيادة النقطة فوقها: 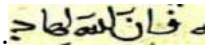 .

٢/٩٠: (و﴿نَتْرَى﴾ يكون فَعْلَى)، والصواب: و﴿تَتْرَا﴾.

١٠/٩٣: (وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ﴾ [المؤمنون:٨٥]) قال المحقق في الحاشية: في الأصل: ((الله))، قلت: وما في الأصل هو الصواب، وهي قراءة أبي عمرو التي بدأ بها ابن خالويه واعتمد عليها.

١١/٩٤: (﴿شِقَاوَتُنَا﴾ [المؤمنون:١٠٦])، والصواب: ﴿شَقَاوَتُنَا﴾ بفتح الشين.

٦/١٠٩: (وقرأ ابن محيصن: ﴿تُوقَدُ﴾ [النور:٣٥] برفع الدال)، كذا ضبطه المحقق، والصواب: (﴿تَوَقَّدُ﴾)، فعل مضارع، أصله تَتَوَقَّدُ حذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وماضيه تَوَقَّدَتْ.

٥/١١٣-٦: لم يصب المحقق في ضبط قراءة ابن كثير براوييه في قوله تعالى: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ﴾ [النور:٤٠]، فقراءة قنبل ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾، والمحقق جعل ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ مرفوعة منونة.

(١) معجم القراءات للخطيب ٤٠٤/١.
(٢) مختصر الشواذ لابن خالويه ٩٦.

قال ابن خالويه: (وروى غيره عن ابن كثير[1] ﴿سحابُ ظُلُمَاتٍ﴾)، ولكن المحقق جعل ﴿ظُلُمَاتِ﴾ مكسورة غير منونة! ولعله نظر إلى قول ابن خالويه: "بالكسر مضافًا غير منون"، فظن أنه يقصد ﴿ظُلُمَتٌ﴾، وإنما يعني ابن خالويه الكسر في ﴿ظُلُمَاتٍ﴾، و﴿سَحَابُ﴾ غير منون لأنه مضاف.

٥/١٣٧: (قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ﴾ [الشعراء:١٤٩]، كتبها بالألف، والذي في الأصل بلا ألف: ﴿فَرِهِينَ﴾.

٣/١٤٨: (ومثله ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة:٥٤]) هكذا كتبها بالياء، والصواب أنها همزة مختلسة، وإن كانت مرسومة في المخطوط كما رسمها المحقق.

٩/١٥٥: (قرأ طلحة ﴿فالصَّوالحْ قَوَانتْ حَوَافظُ للغيب﴾، والصواب: ﴿فَالصَّوالحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ للغَيبِ﴾.

١٦/١٥٦: (﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الفَاحِشَةَ﴾)، ليست هذه الآية في سورة النمل، وهو سهو من المؤلف، ولم ينبه عليه المحقق، والصواب أن الآية ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [النمل:٥٥].

١٠/١٥٧: (قال الله تعالى: ﴿واللائي يَأْتِينَ ٱلْفَحِشَةَ﴾ [النساء:١٥]، والصواب: ﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَحِشَةَ﴾ [النساء:١٥].

٥/١٦٠: (قرأ أبو عمرو وحده: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل:٦٢] إخبارًا عن غيب)، الصواب: (﴿يَذَّكَّرُونَ﴾)، بالياء، وهي على الصواب في الأصل.

٧/١٦١: (وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بلا أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ﴾ [النمل:٦٦] من أفعل يفعل)، والصواب أن قراءتهما: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾، وربما اغتر المحقق برسم الناسخ حيث اتصلت بل بالهمزة فصارت كأنها بلا، 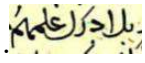 .

١١/١٦١: (﴿بَلَ ادَّرَك عِلْمُهُمْ﴾)، والصواب أن قراءة عطاء بالنقل كما نص عليه المؤلف، فالصواب أن يكون رسمها هكذا: ﴿بلَ ادْرَكَ عِلْمُهُمْ﴾.

١٥/١٦١: (﴿بل أآدرك عِلْمُهُمْ﴾ ممدود)، والصواب أن قراءة ابن محيصن ﴿بَلْ آدْرَكَ﴾ بهمزة واحدة ممدودة[2].

٣/١٦٢: (قراءة ابن عباس: ﴿بَلَى أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ﴾)، والصواب أن قراءة ابن عباس: ﴿بَلَى آدْرَكَ عِلْمُهُمْ﴾[1]، وسياق كلام ابن خالويه ولحاقه يدل على أنها للاستفهام.

(١) وهي رواية البزي، النشر ٣٣٢/٢.
(٢) المحتسب لابن جني ١٤٢/٢.

١/١٧٧-٢: (قرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿لا يُرجعون﴾ أي: لا يصيرون، وقرأ الباقون: ﴿لا يَرجعون﴾ أي: لا يردون.)، والصواب عكس ما ضبطه المؤلف، فنافع وحمزة والكسائي يفتحون الياء ويكسرون الجيم، والباقون يضمون الياء ويفتحون الجيم(٢).

١٦/١٩٠: (قرأ حمزة والكسائي: ﴿لنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨] بالتاء)، هكذا قرأها المحقق، والصواب كما في الأصل، وكما هو معلوم من كتب القراءات أن قراءة حمزة والكسائي بالثاء المثلثة ﴿لَنُثْوِيَنَّهُم﴾، فصواب العبارة: (قرأ حمزة والكسائي ﴿لَنُثْوِيَنَّهُم﴾ بالثاء)(٣)، ويتبع ذلك ما جاء في ٣/١٩١: (ومن قرأ بالتاء. فإن العرب تقول: ثويت المكان إذا نزلت)، الصواب: (ومن قرأ بالثاء فإن العرب تقول: ثويت بالمكان إذا نزلت به).

١٢/٢٠٦: (وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا﴾ [الأحزاب:٦٨])، ١٥/٢٠٦: (﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾ [البقرة:٢١٩])، المثبت في الأصل القراءة بالثاء المثلثة في الآيتين: ﴿كَثِيرًا﴾، ﴿كَثِيرٌ﴾، لكن المحقق أثبتهما بقراءة عاصم.

١٧/٢١١: (﴿ودانيةٍ عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا﴾ [الإنسان:١٤])، والصواب ﴿وَدَانِيَةً﴾ بنصبها.

٦/٢١٧: (قرأ ابن عامر وحده: ﴿فَزَعَ﴾ [سبأ:٢٣])، والصواب: أنها بتشديد الزاي(٤).

١٤/٢١٧: (أن الحسن قرأ: ﴿فُزِّغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾)، الصواب أن قراءة الحسن بالراء المهملة ﴿فَرَّغَ﴾ من الفراغ، مبنيًّا للفاعل، بتشديد الراء وبتخفيفها(٥).

٣/٢١٨: (﴿وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ:١٧])، والذي في الأصل تقديم قراءة من قرأ بالياء ﴿وَهَلۡ يُجَازَى﴾.

١٤/٢٢٧: (عن ابن كثير: ﴿ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر:٤٣])، والصواب أنها ﴿السَّأْيِ﴾، بتقديم الهمزة على الياء(٦).

٦/٢٢٩: (﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ [يس:٩])، الصواب أن المؤلف قدم قراءة ضم السين.

١٣/٢٥٦: (﴿أطيرنا﴾)، والصواب: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل:٤٧].

---

(١) المحتسب لابن جني ١٤٢/٢.
(٢) السبعة لابن مجاهد ص٤٩٤.
(٣) السبعة لابن مجاهد ص٥٠٢.
(٤) السبعة لابن مجاهد ص٥٣٠.
(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٤٤١/١٧.
(٦) البحر المحيط ٦٧/١٨.

٣/٢٧٢: (وقرأ الباقون بالوصل: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ﴾ [غافر:٤٦])، الصواب أن قراءة الباقين بهمزة الوصل: ﴿ادْخُلُوا﴾، والمؤلف قد ذكر قبل ذلك القراءة بقطع الهمزة، وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وحفص(١).

٣/٢٧٣: (وقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [غافر:٥٨])، الذي في الأصل ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾، وهي القراءة التي قدمها ابن خالويه.

١٢/٣٠٠: (وقوله تعالى: ﴿أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ [الزُّخرُف:٥٣])، الذي قدمه المؤلف قراءة الجمهور: ﴿أَسَاوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾.

٢١/٣٠٢: (وقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزُّخرُف:٦٨])، الذي قدمه المؤلف قراءة الجمهور بالياء ﴿يَا عِبَادِى﴾.

٨/٣٠٣: (وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزُّخرُف:٧١])، الذي قدمه المؤلف قراءة الجمهور بدون ياء، وكذلك في الصفحة التالية ١/٣٠٤.

٢/٣١٦: (قوله تعالى: ﴿بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأحقاف:١٥])، الذي في الأصل وقدمه المؤلف قراءة ﴿بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾.

١٦/٣١٧: (وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿أُفًّا﴾ نصبًا)، الذي في الأصل على الصواب: ﴿أُفٍّ﴾ [الأحقاف: ١٧]).

١٨/٣١٩: (وقوله تعالى: ﴿لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥])، الذي أثبته المؤلف وقدمه القراءة الأخرى بالتاء ﴿لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾.

٨/٣٢٥: (ردا على قوله الشيطان: أُسَوِّل لهم ﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد:٢٥])، كذا، والصواب: (ردًّا على قوله: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد:٢٥].

١٠/٣٢٥: (وقرأ مجاهد: ﴿وأُمْلى لهم﴾ بضم الهمزة، وإسكان [الميم] الله تعالى يخبر عن نفسه)، والصواب: (وقرأ مجاهد: ﴿وَأُمْلِيْ لَهُمْ﴾ بضم الهمزة وإسكان الياء، الله تعالى يخبر عن نفسه)، والميم على كلا القراءتين ساكنة، والكلمة التي وضعها المحقق بين معقوفين أصابها طمس في النسخة، فقدرها ميمًا خطأً، والصواب أنها [الياء].

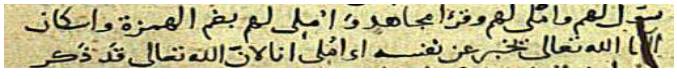

(١) السبعة لابن مجاهد ص٥٧٢.

٢/٣٢٧: (قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ...ولتؤمنوا﴾[الفتح:٩])، الذي قدمه المصنف القراءة بالتاء وهي قراءة الجمهور، والصواب أن تكتب هكذا: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ و﴿لِّتُؤْمِنُواْ﴾، فالواو ليست من الآية.

٧/٣٢٧: ([وقرأ] الجحدريُّ/ ﴿وتُعْزِرُوهُ﴾)، والذي في الأصل بالياء، والمروي عن الجحدري أنها بفتح التاء مع كسر الزاي وضمها مخففًا، ﴿وتَعْزُرُوهُ﴾ و﴿وتَعْزِرُوهُ﴾[١]، فهو من الفعل الثلاثي عَزَرَ، وليس من أعزر حتى يُضَمَّ أوله.

٣/٣٢٨: (﴿وظَنَنتُمْ﴾)، والصواب: ﴿وَظَنَنتُمْ﴾ [الفتح:١٢].

١٨/٣٣٥: لم يحرر المحقق ما ذكره ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ [الرحمن:٣١] من قراءات، وكل ما ذكره من ضبط لها لا يصح، والصواب أن قراءة حمزة والكسائي: ﴿سَيَفْرُغُ لَكُمْ﴾، بفتح الياء وضم الراء[٢].

وما ذكره في ١/٣٣٦ مما رواه حسين عن أبي عمرو فالصواب أنها ﴿سَيَفْرَغ﴾ بالياء والراء وحسين هذا هو الجعفي، ذكره ابن مجاهد في "السبعة"[٣].

وما ذكره ٦/٣٣٦ مما رواه عن الفراء من قراءة طلحة بن مصرف[٤]، صوابه: ﴿سَيَفْرُغُ لَكُمْ﴾، كقراءة حمزة والكسائي.

٢/٣٣٧: ﴿أَيَّهُ الثقلان﴾، والصواب: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ بضم الياء والهاء، وهي قراءة ابن عامر[٥].

٨/٣٣٧: (قرأ ابن كثير وحده: ﴿شَوَاظٌ﴾ [الرحمن:٣٥])، والصواب أن قراءته بكسر الشين﴿شِوَاظٌ﴾.

١٨/٣٥٤: (وقرأ الباقون: ﴿يَظَّاهِرُونَ﴾ [المجادلة:٣])، الصواب أنها بفتح الهاء ﴿يظَّاهَرُونَ﴾.

٣/٣٥٨: (﴿وراءِ جَدُرٍ﴾ [الحشر:١٤] مفتوحة الجيم مقصورة)، ولم يضبط ابن خالويه الدال، وضبطها المحقق بالضم، والصواب أنها ساكنة ﴿وراءِ جَدْرٍ﴾[٦].

٨/٣٦٠: (وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ﴾ [الممتحنة:١٠]، القراءة التي قدمها ابن خالويه قراءة أبي عمرو بتشديد السين ﴿تُمَسِّكُوا﴾[٧].

---

(١) البحر المحيط ٢٨٢/١٩، ومعجم القراءات ٤٥/٨.
(٢) السبعة ص٦٢٠.
(٣) ص٦٢٠، وانظر البحر المحيط لأبي حيان ١٤١/٢٠
(٤) معاني القرآن للفراء ١١٦/٣.
(٥) السبعة لابن مجاهد ٦٢٠.
(٦) البحر المحيط ٢٨١/٢٠.
(٧) السبعة لابن مجاهد ٦٣٤.

١٢/٣٦٠: (قرأ الحسن: ﴿ولا تَمْسِكُوا بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾)، الصواب أن قراءة الحسن بفتح التاء وتشديد السين ﴿وَلَا تَمَسَّكُوا﴾.

١/٣٦١: (والباقون: ﴿أسوة﴾ [الأحزاب:٢١])، الصواب أن قراءة الجمهور بكسر الهمزة ﴿إِسْوَةٌ﴾.

٨/٣٦٤: (وقوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [الصف:٨])، القراءة التي قدمها ابن خالويه هي: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمٌّ نُورَهُ﴾.

١/٣٧٢: (عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿يَهْدِءُ قلبه﴾ [التغابن:١١]، الذي في الأصل: ، والظاهر أنه سهو من الناسخ، والصواب: يَهْدَ، بإبدال الألف من الهمزة الساكنة ثم حذفها، ويدل على ذلك أن ابن خالويه فسره بقوله: (أراد يهدأ أي يسكن)، وهي مروية عن عكرمة ومالك ابن دينار[١]، ويحتمل أن تضبط هكذا ﴿يَهْدَأْ﴾.

٨/٣٧٣: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣])، والصواب أن القراءة التي قدمها المؤلف هي ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾.

١٣/٣٨٢: (قرأ نافع وحده: ﴿لَيَزْلَقُونَكَ﴾ [القلم:٥١] بالفتح من زَلَقَ يُزْلِقُ)، والصواب: (﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾[٢] بالفتح من زَلَقَ يَزْلِقُ)، والفتح المقصود به فتح الياء وليس فتح اللام، فهو من الفعل الثلاثي.

١٣/٣٩٥: (وقرأ الباقون: ﴿وَوَلْدُهُ﴾ [نوح:٢١]، وهما لغتان الوَلَدُ، والوُلْدُ مثل العَدَمُ، والعُدْمُ، وقال آخرون الوَلَد جمع وَلَدٍ)، الصواب: (وقرأ الباقون: ﴿وَوُلْدُهُ﴾، وهما لغتان، الوَلَدُ والوُلْدُ، مثل العَدَمِ والعُدْمِ، وقال آخرون: الوُلْدُ جمع وَلَدٍ).

٧/٣٩٨: (لأن إبراهيم النخعي روي عنه ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح:٢٨])، الصواب أن تضبط قراءة النخعي بالإفراد: ﴿وَلِوَلِدِيَ﴾، لأنه يوافق ما ذكره ابن خالويه بعد ذلك، قال: (فإن قيل لِمَ دعا لولده وهو كافر؟)، وقال: (إن الولد يعبر به عن الجماعة)، وأما أبو حيان فقد نص على أن قراءة النخعي بالتثنية[٣].

١٠/٣٩٩: (قرأ جوية الأسدي ﴿قُلْ وُحِيَ﴾ [الجن:١])، والصواب كما في الأصل: ﴿قُلْ أُحِيَ﴾، ونص ابن خالويه على أن أولها همزة، وإن كان قد روي عن جوية أنها قرأها كذلك بالواو[٤].

١٣/٤٠١: (وقوله تعالى: ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن:١٧])، القراءة التي قدمها المؤلف بالنون ﴿نَسْلُكْهُ﴾.

---

(١) البحر المحيط ٣٥٧/٢٠.
(٢) السبعة لابن مجاهد ص٦٤٧.
(٣) البحر المحيط ٥٤٣/٢٠.
(٤) البحر المحيط ٧/٢١.

١٠/٤٠٣: (وروى عن الجحدريّ﴿لُبْداً﴾)، وقد روي عن الجحدري قراءات، الأولى ذكرها ابن خالويه قبل ذلك: (﴿لُبَدًا﴾)، والثانية:﴿لُبُدًا﴾ رواها عنه هارون، والثالثة: ﴿لُبَّدًا﴾[١]، وأما ضم اللام وإسكان الباء فلم أقف عليها للجحدري[٢].

وأما قوله: (وروى عن هارون ﴿لُبُدًا﴾ بضمتين)، ففيها تصحيف، وصوابها: (وروى عنه هارون)، أي روى عن الجحدري، عنه هرون، فهارون هو ابن موسى الأعور (ت نحو ١٧٠هـ)، من رواة الجحدري[٣].

٢/٤٠٥: (قوله تعالى: ﴿أَشَدُّ وَطْئًا﴾ [المزَّمل:٦])، الصواب أن الرواية التي قدمها ابن خالويه هي ﴿أشد وِطَاءً﴾.

٦/٤٠٥: (وقرأ الباقون: ﴿وَطاً﴾)، والصواب: ﴿وَطْئًا﴾.

٢/٤١٠: (قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدَّثر:٥])، الصواب أن القراءة التي قدمها بكسر الراء ﴿والرِّجْزَ﴾.

٩/٤١٠: (وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدَّثر:٣٣])، الصواب أن القراءة التي قدمها ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا دَبَرَ﴾.

١٥/٤٢٠: (روى حفص عن عاصم: ﴿قواريراً قواريرا﴾)، الصواب أن الأولى بغير تنوين ﴿قَوَارِيرَا۟ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟﴾ [الإنسان:١٦].

٩/٤٢٨: (﴿وَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾)، الصواب: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣].

٤/٤٣٠: (﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:١٤٠])، الصواب أن المؤلف كما في الأصل ذكر القراءة بضم النون وكسر الزاي المشددة[٤]: ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ﴾.

١/٤٤٠: (وقد قرئ ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس:٢] مثل ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم:١٤] وتقديره: أن جاء الأعمى عَبَسَ)، قال في الحاشية: (هي رواية حفص)! والعبارة كما أثبتها المحقق غير مستقيمة لفظًا ومعنى، وهذا بسبب الخطأ الواقع من ناسخ الأصل، جاء الأعمى عبس وقرأ [illegible] أن جاءه الأعمى مثل إن كان ذا مال وتقديره أن

(١) المحتسب لابن جني ٣٣٤/٢، البحر المحيط ٢١/ ٢٦.
(٢) ولذلك قال الخطيب في "معجم القراءات" ١٢٨/١٠: "وأشك في ضبط المحقق للقراءة" يعني به محقق "إعراب القراءات" لابن خالويه.
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٤٨/٢، والنشر لابن الجزري ١٨٦/١، وانظر في ترجمته تاريخ الإسلام للذهبي ٥٣٢/٤، والأعلام للزركلي ٦٣/٨.
(٤) وهي قراءة السبعة غير عاصم، السبعة لابن مجاهد ص٢٣٩.

والصواب: (﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ مثل ﴿أَ أَن كَانَ ذَا مَالٖ﴾[1] وتقديره: أأن جاء الأعمى عبس؟)، يعني على الاستفهام، ويحتمل أن يريد ابن خالويه تحقيق الهمزتين أو بهمزة بعدها مدة[2]، والهمزة للاستفهام.

١٢/٤٦٣: (والترآنب) = (﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق:٧]).

١١/٤٦٦: (يقطع ألف الوصل في نحو ﴿إِسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى:١])، الصواب كتابتها بهمزة الوصل، ولا يريد ابن خالويه قطع هذه الهمزة، وإنما يريد همزة الوصل في أول الآية مثل: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى:٢]، بمعنى أنه يقف على رأس الآية التي قبلها، ثم يبدأ بهمزة مفتوحة.

١١/٤٦٧: (وقوله تعالى: ﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأعلى:١٦])، الصواب أن القراءة التي قدمها المؤلف بالياء ﴿بَلۡ يُؤۡثِرُونَ﴾[3].

١/٤٧٩: (وقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الفجر:١٧]، و﴿وَتُحِبُّونَ﴾ [الفجر:٢٠]، و﴿وَتَأۡكُلُونَ﴾ [الفجر:١٩])، والقراءة التي قدمها ابن خالويه بالياء في الكلمات الثلاث، ﴿يُكۡرِمُونَ﴾، ﴿يُحِبُّونَ﴾، ﴿يَأۡكُلُونَ﴾[4].

١٢/٤٨١: (وقوله تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾، القراءة التي قدمها ابن خالويه ﴿فَكَّ رَقَبَةً﴾[5].

٣/٤٩٠، ٦، ٧: (﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ﴾ [الشمس:١١])، ولا توجد قراءة بذلك، ولكن لما كانت مكتوبة بالياء وفوقها شبه الألف أشكلت على المحقق، 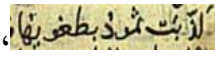 ، والصواب: ﴿بِطَغۡوَىٰهَآ﴾.

٣/٥١٧: ﴿لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾، والصواب: ﴿لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات:٦].

٣/٥٣٠: (وقرأ الحسن أيضا: ﴿لَيُنۢبَذَانِ﴾)، والصواب: ﴿لَيُنۢبَذَانِ﴾.

١/٥٤٦: (﴿ولكنِ الشياطينَ﴾)، الصواب: أن الكلمة مرفوعة بعد لكن الخفيفة هنا ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾.

---

(١) قرأ حمزة وشعبة بهمزتين محققتين، وقرأ ابن عامر بهمزة ومدة، وابن ذكوان دون هشام في المد، والباقون بهمزة واحدة، انظر التيسير للداني ص٥٣٧.
(٢) البحر المحيط ٢٢٧/٢١.
(٣) وهي قراءة أبي عمرو، السبعة ص٦٨٠.
(٤) وهي قراءة أبي عمرو، السبعة ص٦٨٥.
(٥) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير والكسائي، السبعة ص٦٨٦.

المبحث الثالث: مواضع التصحيف والخطأ في القراءة

٣/٦، ٤: (تلتبس)، في الأصل: (يلتبس) في الموضعين، وقد نص ابن خالويه قبل صفحة بأن "هذه الحروف تذكر وتؤنث".

٤/٦: (يا رجل، يا زيد)، والصواب في الأصل: (يا رجلُ، ها زيدُ)، وهو الموافق لقول أبي عمرو في الرواية نفسها: (لئلا يلتبس بالهاء التي للتنبيه)، فهذا تمثيل للهاء التي للتنبيه، وجعلها المحقق ياء، كالمثال الذي قبلها (يا رجل)، فلا يكون للتمثيل فائدة على هذا.

١٢/٧: (يتتابع فيه)، الأصل: (يتتايع فيه)، وإن كانت (يتتابع) وردت في بعض الروايات، ولكن التي ذكرها ابن خالويه (يتتايع)، وهي في نسخة من نسخ مصنف عبد الرزاق[١].

٥/٩: (وذكر الحجاج عن هارون عن محمد بن إسحاق عن أبيه وهب عن كعب مولى سعيد بن العاص عن سعيد بن العاص)، وقع هنا خطأ في السند (عن أبيه وهب)، والصواب: عن نبيه بن وهب، كيف يكون وهب أبًا لمحمد بن إسحاق؟ وقد أخرج هذه الرواية إسحاق البستي بسنده عن هارون عن محمد بن إسحاق عن نبيه بن وهب[٢].

١١/١٠: (لأنهما رأس آية)، الصواب كما في الأصل: (لأنها).

١٠/١١: (عُتُوٌّ)، الصواب كما في الأصل: (عُتُوًّا).

٨/١٣: (فَعِلْمُهُ ما لم يَكُن)، والصواب كما في الأصل: (فَعِلْمُهُ بما لم يكن).

١/١٩: (لأنه بقوله: ﴿كن فيكون﴾ فهي الكلمةُ والقول)، والعبارة غير مستقيمة، والصواب: (لأنه بقوله: ﴿كُن﴾ [آل عمران:٤٧] تكوَّن، فهو الكلمة والقول).

٢/١٩: (إذا) = (إذْ)

٢/٢١: (عن مطرف [النهدي])، ثم قال في الحاشية: (في الأصل: "الشهزي"، وهو مطرف بن معقل أبو بكر النهدي)، ثم عزاه إلى غاية النهاية لابن الجزري[٣].

قلت: الذي في الأصل رسمه: (الشعزي)، وصوابه: الشقري، وهو محدث مشهور، له ترجمة في كتب الطبقات[٤]، وليس في المخطوط النهدي، والذي أوقع المحقق في هذا الخطأ النسخة المطبوعة من "غاية النهاية" التي اعتمد عليها.

٤/٢٣: (فقيل من الرؤية)، والصواب: (فِعْلٌ من الرؤية)، فابن خالويه يريد أن يذكر وزن الكلمة الصرفي، وأنها مكسورة الفاء ساكنة العين.

٩/٢٣: (تَجَبَّرَ في وجهه ماءُ الشباب)، الصواب: (تحيَّر)، أي اجتمع وتردد الماء وجرى، يقال: تحير شباب المرأة إذا تَمَّ آخذًا من الجسد كل مأخذ[٥]، ولا وجه للتجبُّر هنا.

٥/٢٤: (زعنفها) = (زعنفتُها)

٥/٢٤: (وترمنعت وتزتَّنَتْ)، صوابها: (تَزَيَّنَتْ) كما في الأصل، أما قوله: (ترمنعت) فليس في اللغة ـ حسب ما وقفت عليه ـ شيء من هذه المادة، والذي في الأصل: 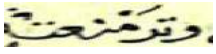 ويبدو لي أن في الكلمة تصحيفًا، وأن صوابها: (وَتَزَهْنَعَتْ) أي تزينت[٦].

---

(١) ٤٣٤/٩.
(٢) تفسير البستي ص١٧٣.
(٣) ٣٠٠/٢.
(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٣٩٧/٧، الثقات لابن حبان ٤٩٣/٧.
(٥) تاج العروس (ح ي ر).
(٦) المخصص لابن سيده ٣٧٥/١، تاج العروس (ز ه ن ع).

١/٣٦: (والنحويون جعلوه شاهدًا لما ذكرنا)، والصواب أن قراءتها: (لمدِّ الزنا)، شاهدًا لمد الزنا ، وبيت الفرزدق جاء فيه (يُعْرَف زِناؤه)، فالمراد مد كلمة الزناء، والكلمة بكسر أولها تقصر وتمد باتفاق المعنى[١].

٥/٣٩: (بمعنى ما جحدًا)، الصواب: (بمعنى (ما) جحدٍ).

١٠/٤١: (فُظَّ وثُمَّ ومُدَّ وغُضَّ وزُرَّ)، كذا قرأها المحقق (ثُمَّ)، والذي يظهر لي أنها (ذُمَّ)، أمر من الذَّم، ويقوي هذا ثلاثة أمور: ١) أن هذه أفعال كلها، و(ثُمَّ) حرف، ٢) أن ابن خالويه في "شرحه للفصيح" ذكر قول ثعلب: (وزُرَّهُ) ثم ذكر بيت جرير (فَغُضَّ الطرف)، وقوله: (ذُمَّ المنازل)[٢]، ٣) أن رسم الناسخ لـ(ثم) يختلف عن هذه الكلمة التي قرأتها (ذُمَّ)، كلمة (ثُمَّ) في السطر الأول، وكلمة (ذُمَّ) في السطر الثاني:

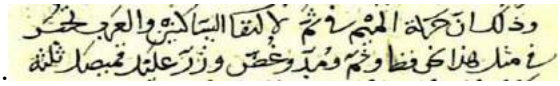

١٠/٤٢: (رفوت الرجل: إذا سكَّتُّهُ)، الصواب: سَكَّنْتَهُ، بالنون من التسكين، إذا سكَّنْتَه من رعب[٣] وهَدَّيتُهُ[٤].

١١/٤٢: (رفوني وقالوا يا خويلد لا تَدَعْ)، الصواب: (لا تُرَع) كما في الأصل احتمالًا، والعجيب أنه على الصواب في كل المصادر التي ذكرها المحقق في الحاشية، ومع ذلك لم يعتمدها.

١٤/٤٥: (وقيل: قوله: ﴿سَحرٌ﴾ أي: رئة يأكل ويشرب)، كذا قرأها المحقق وجعلها بين قوسين مزهرين، والذي أراه صوابًا أن تكون العبارة: (وقيل: له سَحْرٌ أي رئة، يأكل ويشرب)، وكلمة (له) واضحة في الأصل، وكان الناسخ قد ضرب على كلمة بينها وبين (قيل)، ثم أضاف في الحاشية كلمة (سحر)، وأشار إلى أنها بعد (له).

٨/٤٧: (تبعت زيدًا: سرت في أثره، واتَّبعته: لحقه)، كذا، الصواب: (وأَتْبَعْتُهُ: لحقتُه)، وهو على الصواب في الأصل، وسياق كلام ابن خالويه يناقض ما أثبته المحقق، فإنه فرق بين الفعلين، (تبع) المجرد، و(اتَّبع) المزيد على وزن افتعل.

١٥/٤٩: (ولكنها تمشي عجره، أي ناحيته)، وهو غلط فاحش، وصواب العبارة: (ولكنها تمشي حَجْرَةً، أي ناحية)، فالحَجْرَة: الناحية[٥]، ومنه حديث: (كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حَجْرَةً من الرجال)[٦].

١/٥٢: (بإبلٍ مُحَنْجَبَه)، الصواب: (مجبجبه)، وهي كذلك في الأصل، والمجبجبة: الضخمة الجُنُوب، ويروى مُخَبْخَبَة، أي يقال لها: بخٍ بخٍ[٧].

٣/٥٣: (فوقع في نفسه أن ألقاه على جماد حيّ)، وهي عبارة مضطربة، وكيف يوصف الجماد بأنه حيٌّ؟ وصواب العبارة: (فوقع في نفسه: إن ألقاه على جمادٍ حَيَّ)، فـ(إن) شرطية، و(حيَّ) جواب الشرط.

١٢/٥٤: (اتفاق [القراء] على ما لم يسم فاعله)، كذا قرأها المحقق وزاد ما بين المعقوفين من عنده، وصورته:

---

(١) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص٢٨٨.
(٢) شرح الفصيح ص٧٠.
(٣) الجمهرة ٤٠٢/٢.
(٤) الأفعال لابن القوطية ٣٢٩/١
(٥) لسان العرب (ح ج ر).
(٦) صحيح البخاري ١٥٢/٢، باب طواف الرجال مع النساء (١٦١٨).
(٧) التكملة والذيل للصغاني ٨٣/١.

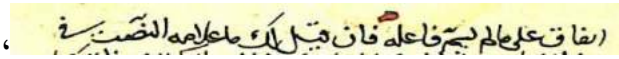
، والعبارة يمكن أن تصح بدون ما بين المعقوفين، ولا حاجة إلى إضافة شيء، وقد تكون الكلمة (إلفاتٌ)، ولكن هذا الفعل يتعدى بإلى وليس بعلى.

٨/٥٥: (وإنما يستشير أنه أتى ﷺ وأصحابه)، لعلها: (وإنما يستشير النبي ﷺ أصحابه)،

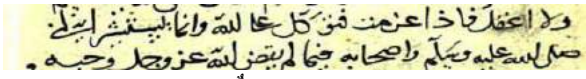

٥/٥٦: (ومعتل)، الصواب: (ومغتلٌ) بالغين المعجمة، ومعناه عطشان[١].

٦/٥٦: (ونفر)، ولا شك أنها خطأ، وقد تأملت كثيرًا هذه الكلمة وترجح لي أنها: (وبَغِرٌ)، وهذه ، فالبَغَرُ العطش وكثرة شرب الماء[٢].

١٠/٥٦: (أضح لمن لبَّيتَ له)، الذي يظهر أن الصواب: (اِضْحَ)، فهو من الفعل الثلاثي ضَحَى يضحَى[٣]، أو ضَحِيَ يضحَى[٤]، فالأمر منه اضْحَ، وليس من أضحى يُضحِي، ثم وجدت بعد ذلك أبا عبيد القاسم بن سلام يذكر أن المحدثين يقولونه بفتح الألف وكسر الحاء، وذكر اختيار الأصمعي وأنه بكسر الألف وفتح الحاء، ورجحه[٥].

٨/٥٧: (وضارّني)، هكذا قرأها المحقق، والصواب أنها: (وضازَني) بالزاي المعجمة، فالضيز النقصان[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿ضِيزَىٰ﴾ [النجم:٢٢].

١٣/٥٨: (فتحهن نافع إلا اثنين. قوله: ﴿أخي أشدد﴾ [طه:٣١-٣٢]، ﴿ولي فيها﴾ [طه:١٨])، الصواب: (فتحهن نافع إلا اثنتين قوله: ﴿أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ﴾، و﴿لِي فِيهَا﴾).

١٤/٥٨: (وفتحهن أبو عمرو أيضًا إلا اثنين ﴿لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ﴾ [طه:١٢٥])، والصواب: (وفتحهن أبو عمرو أيضًا إلا اثنتين ﴿لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ﴾ و﴿لِي فِيهَا﴾)، وسقطت الآية الأخيرة من المطبوع.

٢/٦٣: (وشاهد بهذا القول)، الصواب: (وشاهد هذا القول)، الناسخ وضع نقطة تحت الدال للدلالة على الإهمال، فظن المحقق أنها باء.

٢/٦٥: (فكان يُحِيْلُهُ في يَدِه كالشَّمعةِ)، كذا قرأها المحقق، والذي يظهر أن صوابها: (يجيله)، من أجاله يُجيله بمعنى يحركه[٧]، 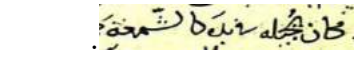 .

١/٦٧: (فقال أبو عبيد) = (وقال أبو عبيد).

١/٧٧: (أما ابن عوف فقد أوفى بذمته)، كذا أثبته المحقق، وفي حاشية الأصل تصويب له وأنه (أما ابن طوقٍ)، وهو في جل المصادر على الصواب[٨]، ولم يشر إلى ذلك المحقق.

١٢/٧٨: (فإذا هدموا موضع)، الصواب الذي في الأصل: (مواضع).

---

(١) تاج العروس (غ ل ل).
(٢) جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ص١٨٢، تاج العروس (ب غ ر).
(٣) الأفعال لابن القوطية ٢٨٩/١.
(٤) القاموس المحيط (ض ح و).
(٥) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٢٤٤/٤
(٦) تاج العروس (ض و ز).
(٧) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تاج العروس (ج و ل).
(٨) ديوان طفيل الغنوي ص٦٤، شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص٢٨٢.

١/٧٩: (وبالصوم: ذوق النعام)، الصواب: (ذَرْق النعام)، وهو على الصواب في الأصل.
٢/٨٠: (كقوله)، كذا قرأها المحقق، والصواب: (لقوله)؛ لأنه يعلل للقراءة فذكر الحجة.
١٠/٨٠: (وجمع البئر: أبأرٌ)، الصواب: (أبآر) بمدَّةٍ بعد الباء، ومن العرب من يقلب فيقول: آبار[١].
١١/٨٠: (ويقال لحفرة تحفر كالشور: البؤرة)، والصواب أنها (كالتَّنُّور)، لأن البؤرة: حفرة يطبخ فيها[٢]، وهذه صورة النسخة: ويقال لحفرة تحفر كالتنور البؤرة.
١/٨١: (يا أيُّها الماتِحُ)، الصواب أنه (المائح)، وهو في "الصحاح" وغيره يُذْكَرُ شاهدًا في (م ي ح)، وليس في (م ت ح)، والعجيب أن المحقق ذكر في الحاشية تخريج البيت، وهو فيها (المائح)، والذي في النسخة هذه صورته: يا أيها المالح، وإن كان يحتمل (المالح) من باب الخطأ.
٧/٨١: (وعرية)، الصواب كما في الأصل: (عَرِبَة)، وهي البئر الكثيرة الماء[٣].
١٠/٨٢: (ومعناه مبطين، ومتبطين عن رسول الله ﷺ)، والصواب: (ومعناه مُبَطِّئِينَ ومُتَبَطِّئِينَ).
١٣/٨٥: (لأن العَظْمَ تجري على العِظام)، الصواب: (لأن العظم يجزئ عن العظام)، هكذا: لأن العظم تجزئ عن العظام.
٢/٨٧: (حملت به في ليلة مردُوفة)، الذي في الأصل (مزؤودة)، وهو المعروف في هذا البيت[٤]، والعجيب أنه على الصواب في كل المصادر التي ذكرها المحقق في الحاشية وخرج البيتين منها، ولا أدري من أين أتى بـ(مردوفة)؟
٤/٨٧: (وشيبته)، كذا قرأها المحقق، ويظهر أنها (وشبيهه) ولكن بهاء واحدة، أي وشبه نبات الإبط والشعرة واللحية، وقد يكون مراد ابن خالويه (وسِنِّهِ) فأخطأ الناسخ، لأن نبات الأسنان مما ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون:١٤][٥]، وكتبت في الأصل: (وشبيه)، وعلى كل حال ليست (شيبته): وشبيه، والله أعلم.
١١/٩٠: (قرأ ابن عامر وحده ﴿زَبْرًا﴾ [المؤمنون: ٥٣] جمع زَبْرَةٍ، وهي القطعة من الحديد)، وضبط هذه الألفاظ من أهم المهمات في تحقيق مثل هذه الكتب، والصواب في العبارة: (﴿زُبَرًا﴾، جمع زُبْرَةٍ)، كما قال تعالى: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [الكهف:٩٦].
١٤/٩٠: (﴿نُسَارِعُ﴾ [المؤمنون:٥٦] بالإمالة من أجل كسرة التاء)، وأين التاء في الكلمة؟ والصواب أنها (كسرة الراء)، واشتبه على المحقق كتابة الناسخ لها قريبة من التاء: كسرة التا.
٧/٩٤: (لأنَّ بعد تمام أية) = (لأنها بعد تمام آية).
٨/٩٤: (كذلك) = (فكذلك).
٩/٩٩: (يرؤُفُ رأْفَةً مثل ظَرُفَ ظَرَفًا)، كذا في الأصل وفي المطبوع، والظاهر أن صوابه: (رَؤُفَ يَرؤُفُ رآفة، مثل ظرف ظرافة).
١٥/١٠٠: (ولا يجوز) = (فلا يجوز).

(١) الصحاح (ب أ ر).
(٢) تاج العروس (ب أ ر).
(٣) تاج العروس (ع ر ب).
(٤) خزانة الأدب للبغدادي ٢٠١/٨.
(٥) مروي عن الضحاك، انظر الدر المنثور للسيوطي ٩٢/٦.

١٦/١٠٠: (صلاتي جمعين)، كذا، ولا أدري ما معناها! والصواب أنها (صلاتِي خمسٌ)، وهذه صورتها: .

٣/١٠٢: (وبسكون) = (ولسكون).

٣/١٠٦: (شريساً أى : عنيناً)، كذا أثبته المحقق بالشين المعجمة، والذي في الأصل بالسين المهملة، وإن كان الناسخ قد كتبها بكاف: 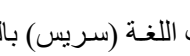 ، والذي في كتب اللغة (سريس) بالسين[١]، وذُكر بأن الإعجام لغة[٢].

١١/١١١: (وذلك أن الياء لما اختلطت بالفعل)، الصواب: (وذلك أن الهاء)، وهي كذلك في الأصل، ولكن رسمها اشتبه على المحقق لشبهه بالياء، 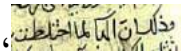 ، والمقصود الهاء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور:٥٢].

١٣/١١٣: (فإنه يجعلهما) = (فإنه يجعلها).

١٠/١١٩: (تتعاقبان) = (يتعاقبان).

٨/١٢١: (السرج للفلانة) = (أسرج لي الفلانة).

١٠/١٢٣: (أراد: بمسيلمة الكذاب)، والذي في الأصل: (المسيلمة الكذاب)، وهو صواب، وهذه صورتها: 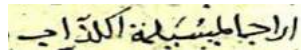

١٣/١٢٣: (السجد لأمرك) = (أنسجد لأمرك)، 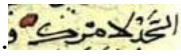 .

٧/١٢٤: (وضوء القمر: الضّحتُ) = (الفَخْتُ)[٣].

٨/١٢٤: (والساهرون: غلاف القمر) = (والساهور).

١/١٢٧: (استغنى بالكلام) = (استغنى الكلام).

٩/١٣٣-١٠: (وطَمِعٌ وسَبِد، ورجلٌ طامعٌ وسابِدٌ)، والذي يظهر أن الصواب: (وطَمِعٌ وسَبِّدٌ، ورجل طامعٌ وسائد)، فسبِّدٌ إن أريد بها الصفة فمعناها اللازم، وسائد في المستقبل، 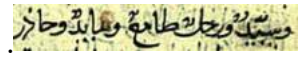 .

١١/١٣٣: (وقد فسرناه) = (وقد فسَّرته).

٢/١٣٥: (وتشير إلى المد) = (ويشير إلى المد).

١٦/١٣٥: (فيتبقى) = (فَتُبْقِي)

١٣٦/ ١: (ولا يشم) = (ولا تُشِمَّ).

١٥/١٣٦: (تقول العرب: أخلق الرجل)، الصواب كما في حاشية الأصل: (اختلق الرجل).

١٦/١٣٧: (وتجمع ليكة) = (ويجمع ليكة).

١٣/١٣٨: (نزل لله جبريل ونزل جبريل)، صوابه (نزَّل الله جبريلَ ونزل جبريلُ).

١٠/١٤١: (يقذف في لسانهم) = (يقذف على لسانهم).

---

(١) جمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، والصحاح (س ر س).
(٢) تاج العروس (س ر س).
(٣) تاج العروس (ف خ ت).

٦/١٤٤: (قرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الهمزة)، الصواب كما في الأصل: (بفتح الراء)، والمراد في قوله تعالى: ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ [النمل:١٠]، ولعل المحقق اغتر بتاء ﴿تَهۡتَزُّ﴾، والتبس عليه الخط، فإن كتابتها قريبة من التاء: 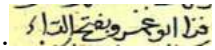 .

١٢/١٤٦: (روى عَبْدٌ عن أبي عمرو)، الصواب: (روى عُبَيدٌ عن أبي عمرو)، وهي على الصواب في الأصل، وعند ابن مجاهد[١].

٦/١٤٧: (وقد جرى؛ لأن العرب إذا لم تعرف [الاسم] تركت صرفه)، الذي يظهر لي أن كلمة (جرى) صوابها: (جُرِّدَ)، أي جُرِّد من التنوين فلم ينصرف، والكلام على كلمة سبأ:

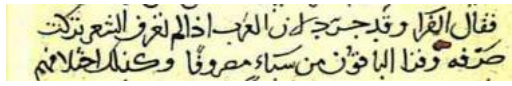

، وكيف تكون الكلمة (جرى) والإجراء هو الصرف، وهي غير مصروفة هنا؟ والمحقق قد غير كلمة (الشعر) وجعلها (الاسم) ووضعها بين معكوفين، ويحتمل أن تكون الكلمة (الشيء)، فاشتبهت على الناسخ، والله أعلم.

١/١٤٨: (والقراءة الثانية)، الصواب: (والقراءة الثالثة)، وهي واضحة في الأصل، وربما كانت سهوًا من المحقق، وابن خالويه أشار إلى أن في هذا الحرف ثلاث قراءات، فذكر اثنتين وهذه الثالثة.

٣/١٥٢: (علامة استقبال) = (علامة الاستقبال).

١٧/١٥٢: (وجمع الساق في القلب أسوق بغير همز)، يظهر أن الصواب: (في القلة)، أي جمع قلة: 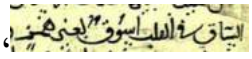 ، وقد تكون خطأ من الناسخ.

٦/١٥٣: (بخندف هامة هذا العألم)، في الأصل: (فخندف)، وهذا البيت مشهور.

١/١٥٤: (ومعناه: تقاسموا بالله قالوا حلفوا لتبيتنه وأهله)، كذا في المطبوع والأصل، ويظهر لي أنها (قالوا: تحالفوا).

٤/١٥٧: (فلم يرعووا حتى أرسل الله تعالى)، الذي يظهر لي أن الكلمة (يَدَعُوا)، أي لم يتركوا ما هم عليه، بالدال وواو واحدة: 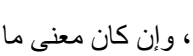 ، وإن كان معنى ما ذكره المحقق صوابًا في المعنى.

١٠/١٥٧: (والفاحشة في غير هذا الموضع الذي قال الله تعالى: ﴿واللائي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء:١٥] [الزنا])، هكذا قرأ المحقق الكلمة، فلما لم يجد الكلام متسقًا زاد [الزنا] بين معقوفين، والصواب أن كلمة (الذي) هي (الزنى) ولا حاجة لإضافة شيء، فتكون العبارة: (والفاحشة في غير هذا الموضع: الزنى، قال الله تعالى)، 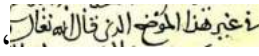 ، وسبق أن الصواب: ﴿وَٱلَّتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء:١٥].

١٦/١٥٧: (خذ بيدي خذ بيدي خذ بيدان)، هكذا قرأه المحقق، وكيف يجر المثنى بالألف؟ إلا على لُغَيَّةٍ، والذي في الأصل: (حدنبدى حدنبدى حدنبدانْ)، ، وفي بعض المصادر: (حدبدبى حدبدبى حدبدبان)[٢]، وله روايات[٣].

١٣/١٥٧: (وفي جزء آخر)، الذي يظهر لي أن العبارة (وفي خبر آخر)، 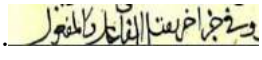 .

١/١٥٩: (اشدد بها) = (اشددها).

---

(١) السبعة لابن مجاهد ٤٧٩.
(٢) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/٣٢١.
(٣) لسان العرب (حدبدب)، تاج العروس (ح د ب).

٢/١٦٦: (قرأ أهل الكوفة: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل:٨٩] منونًا بـ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نصبًا فمن نون)، الصواب: (قرأ أهل الكوفة: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ منونًا، ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نصبًا، ومن نون)

١٧/١٦٨: (الحُزْنُ: الإثم) = (الحُزْن: الاسم).

٥/١٧٠: (بإشمام الراء)، الصواب: (بإشمام الزاي)، فالصاد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ﴾ [القصص:٢٣] يشمها زايًا حمزة والكسائي[١].

٤/١٧١: (تقول العرب: بدى من الحديد سهكه ومن الأشنان فضيضه. ومن المراد روطه، ومن الخمر وحده، ومن الزعفران ردعه، ومن المسك والطيب عبقه، ومن الزبد وضره، ومن اللحم زهمه، ومن الغثاث قشمه، وقال النضر بن شميل: يقال لخمير العجين إذا حمض: الوصد).

هذا موضع وقع فيه خلط كثير وتصحيف من المحقق، وهذه الكلمات كلها على وزن فَعِلَة، وصواب العبارة:

(تقول العرب: يدي من الحديد سَهِكَةٌ، ومن الأشنان قَضِضَة[٢]، ومن المداد زَوِطَة[٣]، ومن الحبر وَجِرَة، ومن الزعفران رَدِعَة، ومن المسك والطيب عَبِقَة، ومن الزُّبد وَضِرَة، ومن اللحم زَهِمَة، ومن الفتات قَتِمَة[٤]، وقال النضر بن شميل: يقال لخمير العجين إذا حمض: الوَضَر[٥])، وهذه الألفاظ لها أبواب خاصة في كتب اللغة[٦].

وهذه صورتها:

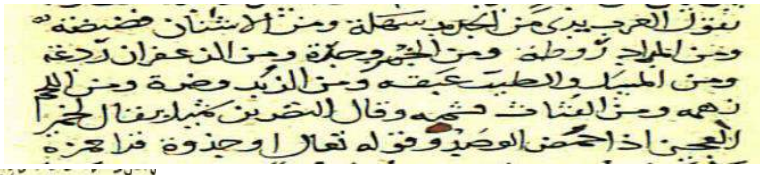

١٦/١٧٥: (تقول العرب: أردأه يرديه إرداءة: إذا أعانه)، الذي في الأصل: 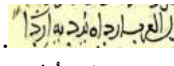 .

(أردأه يرديه إرداءً)، فزاد المحقق تاء مربوطة، وأما كلمة (يرديه)، فلعل صوابها: (يُرْدِئُهُ إرداء)، فهو مضارع لفعل رباعي مهموز الآخر، يُضم أوله ويكسر ثالثه، وهو مرفوع، فالهمزة مضمومة.

١١/١٧٧: (يريدون كتابيه)، الصواب (كتابين).

٩/١٨٢: (فهم مقرون)، والصواب: (وإنهم مقرون).

١٢/١٨٢: (والمصدر من أبدى مبدئ إبداء فهو مبدئ، ومن بدأ يبدأ بدأ وبدواً فهو بادئ).

الصواب: (والمصدر من أبدأ يبدئُ: إبداءٌ، فهو مبدئ، ومن بدأ يبدأ: بدأٌ وبداءٌ، فهو بادئ)

---

(١) النشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٠

(٢) هذا ما رأيته صوابًا، وهذه العبارة وجدتها عند الخطابي في غريب الحديث ١/، ونقلها السيوطي في المزهر ٣٤٨/١، وجاء في اللغة: القضقاض: أشنان الشام (تاج العروس ق ض ض)، وفي المزهر للسيوطي ٣٤٧/١ عن أبي الطيب: (من الأشنان حرضة).

(٣) في الأصل: (روطة) بالراء المهملة، ولم أقف عليه، والذي أثبته في المزهر ٤٤٨/١ عن ابن خالويه، ويحتمل أنها (ذوطة)، وفي غريب الحديث ٢٩١/١: (وَجِرَة)، وفي مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي ١٤٩/١: (طَرِسَة)، وكذلك هي في نهاية الأرب للنويري ٩٣/٣.

(٤) جاءت في المزهر ٤٤٨/١: (من الفتات قتمة).

(٥) تاج العروس: (وضر الإناء: إذا اتسخ) (و ض ر).

(٦) مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي ١٤٩/١ باب في وصف اليد إذا باشرت ما يعلق بها، ونهاية الأرب للنويري ٩٣/٣، وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٧٠.

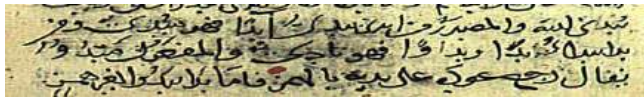

٢/١٨٨: (وأن "أرض" لمؤنثه) (وأن "أرضًا" مؤنثة).

٧/١٨٨: (وقد ذكرته بعامة) = (وقد ذكرته بعلته)،

١٩/١٨٨: (اجتزأء) = (اجتزأ).

٣/١٩٥: (على أن القرآن عمران العالم، الملائكة والإنس والجن)، والذي يظهر أن صواب العبارة: (على أن القرآن عم أن العالم الملائكة والإنس والجن)،

٨/١٩٩: (والأمر: اعتدِيا هذا)، الصواب: (اعتَدِ يا هذا)، فهو أمر لواحد بالاعتداء، وهو مجزوم بحذف حرف العلة.

٢٠٠/ ٧: (وقِرْنَ يانِسوَهِ) = (وقِرْنَ يا نِسْوَةُ).

٦/٢٠٢: (وسمعت ابن حبَّان)، الذي في الأصل: (وسمعت ابن حيان)،

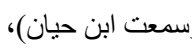

٢٠/٢٠٣: (تلين الهمزة) = (يُلَيِّنُ الهمزة)، والمقصود أبو عمرو.

٥/٢٠٨: (لأنَّ فَعَّالًا لفعلٍ وضع) = (لأنَّ فَعَّالًا لَفْظٌ وُضِعَ).

٦/٢١٥: (والسكن: الدار)، والصواب: (النار)، فمن معاني السكن: النار[١].

٢٠/٢١٨: (بعد يبعد بعداً فهو مبعد) = (بَعَّدَ يُبَعِّدُ تَبْعِيدًا فَهُوَ مُبَعِّدٌ)، ومعروف في علم الصرف أن مصدر فَعَّلَ: التفعيل.

١٢/٢١٩: (قال ظنيًّا) = (قال تَظَنِّيًا).

٨/٢٢٠: (وأذن زيد إلى عمر) = (وأَذِنَ زيد إلى عمرو)

٥/٢٢٦: (المبدلة) = (مبدلةً).

٣/٢٢٦: (وأما البيِّنة فمن العرب من يقول: البينَـةُ ـ بالتخفيف)، الصواب: (وأما النِّيَّة فمن العرب من يقول: النِّيَةُ ـ بالتخفيف)،

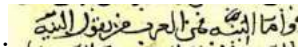

٤/٢٢٧: (يزنه)، لعل الصواب: (بزنة).

٩/٢٢٩: (مخلوفا) = (مخلوقًا).

٥/٢٣٦: (أقصر من ظل التَّلح، وسالفة الذباب، والتَّلَح؛ لا ظل له)، يظهر لي أن الكلمة (الريح)،

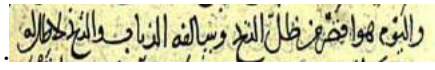

٩/٢٣٧: (إلبها) = (إليها).

٧/٢٣٨: (تقول العرب: قد عرفتُ نَجْرَ فلان ونِجَارَهُ ونِحَاسَهُ، ونُحاسه، ونَجِيْحـهُ، وعَرِيْكَتَـهُ، وحريكته، وسَلِيْقَتَهُ، وتَوزه، وتَوسه، ونَفَسَـهُ، ونَقيلته، وطانَـه، وطابـه، وحُبْلَـهُ، وحُبْلَتَـهُ، وجُبْلَتَـهُ، وجُبْلَتـه، وخُبُلَتـه، وحُلّهُ بمعنًى واحدٌ).

هذا النص قد وقع فيه تحريف كثير من المحقق ومن الناسخ كذلك، والذي يظهر أن صواب العبارة: (نَجْـرَ فُـلانٍ ونِجَـارَهُ ونِحَاسَـهُ، وَنُحاسَـهُ، ونَجِيْحـهُ[٢]، وعَرِيْكَتَـهُ، وحَرِيكَتَـهُ، وسَـلِيْقَتَهُ، وتُـوزَهُ، وتُوسَـهُ، ونَفْسَهُ، ونَقيلتَه[٣]، وطَانَهُ، وطابَه[١]، وجُبْلَهُ، وجَبْلَتَهُ، وجِبْلَتَهُ، وجُبُلَّتَهُ، وجِبِلَتَهُ[٢]، وكلُّها بمعنى واحد).

---

(١) تاج العروس (س ك ن).
(٢) لم أقف على أصلها حتى الآن، وربما تكون كلمة قريبة من هذا الرسم.
(٣) لم أقف على أصلها حتى الآن، وربما تكون كلمة قريبة من هذا الرسم.

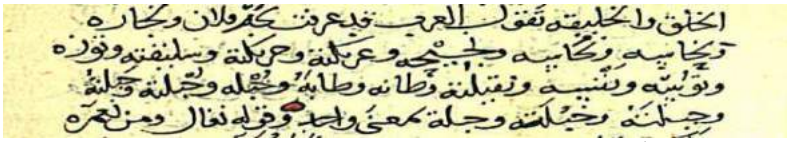

١٥/٢٣٨: (ومن المشدد التَّرَدُّدُ)، وهذا غلط، فمصدر ردَّدَ هو الترديد، تقول: ردَّدَ ترديدًا، وأما التردد فهو مصدر للفعل تردد، تقول: تَرَدَّدَ تَرَدُّدًا، وإن كان في النسخة غير واضح، إلا أن هذا هو القياس فيه، وهذه صورتها: .

٧/٢٤٢: (على أن أبا عمرو وحمزة قد أدغما، وجُرَّت ذلك بواو القسم والنسق)، الذي في الأصل: (وحرت ذلك)، ولم تتبين لي هذه الكلمة حتى الآن،

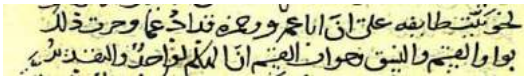

١١/٢٥٦: (فأدغم التاء من الدال) = (فأدغم التاء في الدال).

٨/٢٦٤: (أمر البُنوة) = (أمر النبوة).

١/٢٦٧: (كانوا) = (كأنهم).

١٥/٢٦٨: (لأن الأعناق لما خَضَعَتْ أَخْضَعَتْ أربابها) = (خَضَعَتْ خَضَعَتْ أربابُها).

٢/٢٧٧ : (إنى لاقتَصُّ مِمَّن وَزَعَةِ الله) = (إني لا أقتصُّ من وَزَعَةِ الله).

١٣/٢٧٧: (عليَّ غُوَاةُ الناسِ أَمُتْ وتَضَلَّعَا)، ولا يستقيم وزنه، وصوابه: (إيبَ وتَضلَعَا)، ولم يخرجه المحقق، وهو في معاني القرآن للفراء[٣]، وانظر مرويات أبي ثروان العكلي[٤].

٧/٢٧٩: (وهذا قد أحكمناه في كتاب "السبعة")، وليس هذا ما في الأصل، ولعله كتاب "النسب" أو "النسبة" أو نحوها، ومما يقويه أنه يتكلم عن مسألة في النِّسْبة، وقد أصاب الكلمة طمس في الأصل: .

١٤/٢٨١: (فبني الكلام هنا على الأصل، وليس/ الحجة من جهة النحو)، الذي يظهر أن الكلمة (وإنما/ الحجة من جهة النحو)، 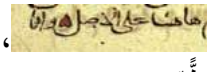 ، والمعنى على ذلك يتغير كثيرًا.

١٥/٢٨٤: (خطأً) = (خَطًّا).

٥/٢٨٨: (وسُحْق النَّخْلِ من الفَسِيْلِ)، قلت: وزن الشطر غير مستقيم، والصواب بضم الحاء من (سُحُق).

٦/٢٩١: (ناولني كِنَارً من حصباء) = (ناولني كَفًّا من حصباء).

١٤/٢٩٥: (ءَأُشْهِدُوا) = (وَأُشْهِدُوا).

١٥/٣٠٣: (وأن ما أهلكتُ مالٌ)، الذي في الأصل: (مالي)، وقد ذكره ابن خالويه قبل ذلك في ١٦/١٨٤بلفظ: (مالُ).

١١/٣١٢: (دوالٌ) = (وَدالٌ).

٣/٣١٥ : (وكذلك الصناعات عن الخياطة والصياغ) = (وكذلك الصناعات نحو الخياطة والصياغة).

---

(١) طانه الله على الخير: جَبَلَهُ، تاج العروس (ط ي ن)، وطامه كذلك، والميم أبدلت من النون، انظر القلب والإبدال لابن السكيت ص١٣.
وفي الأصل: (طابه)، ويظهر أنه تصحيف.

(٢) في الجبلة ثماني لغات، فبقي مما ذكره: جِبِلَّتَهُ وجِبَلَّتَهُ وجُبُلَّتَهُ، "البحر المحيط" ٣٤١/١٦، القاموس المحيط (ج ب ل).

(٣) ٧٣٦/٢

(٤) مرويات أبي مروان العكلي، لعبد العزيز الخريف، مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام، العدد ٢٦ ص٩٠.

٢/٣١٩: (إنما جاز بهذا) = (إنما جاز هذا)، أصاب الكلمة أرضةٌ، ويبدو أنها ما صوبته، .

٦/٣٢١: (لو شئت أن يدهمق إلى الطعام لدعوت بصَلَّاءٍ أي شواء وضاب)، الصواب: (لو شئت أن يدهمق لي الطعام لدعوت بصِلَاءٍ أي شواء وصناب)، والصناب هو الخردل المعمول بالزيت[١]، والصِّلَاءُ هو الشواء[٢].

٢٠/٣٢١: من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (وآخذ من البقى كذا وكذا)، وهو كذلك في الأصل: 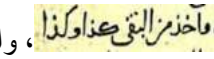 ، والذي يظهر لي أن الصواب: (وآخذ من النَّقِيِّ كذا وكذا)، والنَّقِيُّ: الخبز الحُوَّارَى[٣].

٢٣/٣٢١:(قَرَّبَ قِصَاعَةُ ليطعم الناس) = (قَرَّبَ قِصَاعَهُ لِيُطْعِمَ الناس)، القصاع: جمع قصعة.

١٠/٣٢٤: (حدثني ابن مجاهد عن نَصْرٍ عن البزي)، الصواب والذي في الأصل: (عن مُضَر)، وهو مضر بن محمد يذكره ابن مجاهد كثيرًا في السبعة[٤].

١٦/٣٢٤: (ثلاثُ قراءاتٍ) = (ثلاثُ قراءات).

٥/٣٢٧: (ومعنى تُعَزِّرُوهُ: تنصروه) = (ومعنى يُعَزِّرُوهُ: يَنصروه).

١٤/٣٢٩: (وإن كان في الأموال فهو الحرام فلأنَّ خبيث النفس إذا كانت [نفسه] غير طيبة)، لما قرأها المحقق (فلأنَّ) احتاج إلى أن يضيف ما بين المعقوفتين، والصواب في العبارة: (فلان خبيث النفس: إذا كانت غير طيبة).

١٥/٣٢٩: (خبثت نفسهُم وغثت ولقست وتقست)، والصواب: (خبثت أنفسهم، وغَثَّتْ ولَقِسَت وتمَقَّسَتْ)[٥].

١١/٣٣١: (يا قاسم الخيرات أنتَ الأخيرُ – وأنتَ من سعدٍ مكان مقفرُ).

والصواب الواضح في الأصل: (يا قاسم الخيرات وابن الأخيَر – وأنت من سعد مكان المغفر)[٦]، والقافية راء مكسورة،

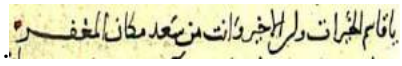 .

٣/٣٣٢: (لأن رءوس الآى فيها واو)، وليس في رؤوس آيات سورة القمر واوٌ، ويبدو أن الواو العاطفة للكلمة التالية هي سبب الخطأ، والصواب: (لأن رؤوس الآي فيها راء)، 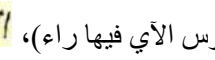 .

٤/٣٣٣: (وأثبت الحب) = (وأنبت الحب).

٧/٣٣٦: (عَلِمْتَ تَعْلِمُ) = (عَلِمْتَ تَعْلَمُ).

٥/٣٣٨: (وقال الخليل) = (وقال آخرون)، 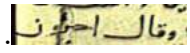 .

٦/٣٤٤: (المتغنجة) = (الغَنِجَة).

٣/٣٤٥: (ولم يجمع بين استفهامية) = (ولم يجمع بين استفهامين).

١٠/٣٤٥: (الشَّرب: الاسم، والشُّرب: المصدر) = (الشُّرْب: الاسم، والشَّرْب المصدر)، فبالفتح مصدر شرب وهو مصدره المقيس[٧].

---

(١) النهاية لابن الأثير (ص ن ب).
(٢) تاج العروس (ص ل ي).
(٣) تاج العروس (ن ق ي).
(٤) السبعة ص٩٢، ٢٨١.
(٥) تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح للبلي ص١٢٩.
(٦) البارع في اللغة ص٢٢٥.
(٧) البحر المحيط ١٨٤/٢٠.

١٥/٣٤٥: (وليست اللفظ للنبي عليه السلام)، والصواب: (وليست اللفظة).

٦/٣٤٨: (مطرنا بنو المحدج) = (مطرنا بنوء المِجْدَح)[١]، 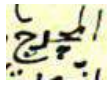

٦/٣٥١: ([أراد أبصرها]) = (أراد: أَنْظُرُ إليها)، وهي واضحة في الأصل: 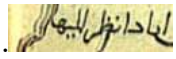 .

١٢/٣٥٦: (ونشَعَت، ونشَنَتْ: إذا فَرَكَتْهُ)، الصواب: (ونَشَصَت، ونشَسَتْ[٢]: إذا فَرِكَتْهُ)، والصواب في ضبط فرك بكسر الراء[٣].

٧/٣٦٧: (عدلتُ بها طُهَيَّةَ والخِشابا)، والصواب: (عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ).

٥/٣٦٨: (كأنهم بين السُّمَيطِ)، وهو كذلك في الأصل بالسين المهملة، والذي في ديوان أوس بن حجر و"معجم البلدان"[٤]: الشَّمِيط، بفتح الشين وكسر الميم.

٨/٣٩٨: (لم دعا لوالده) = (لوَلَدِهِ).

١٨/٤٠٢: (ولإعجابهم أحسن ما سمعوا) = (ولإعجابهم بحسن ما سمعوا).

١٦/٤٢١: (ملأت الإناء فأرهقته) = (فأدهقته).

١٧/٤٢١: (وكَرَتُه)، كذا في الأصل ، ولم أجده في مادة (ك ر ت)، والصواب: (وَوَكَرْتُهُ) أو بالتشديد (وَوَكَّرْتُهُ)، فهو من مادة (و ك ر)[٥]، والواو الأولى عاطفة.

٨/٤٢٧: (أي: قصروا عذَّر أي: تعذر) = (أي: قصَّرَ، وعذَّرَ أي: تعذر).

١٢/٤٢٧: (والعُذرة: جمع) = (والعُذرة: وَجَعٌ).

١٤/٤٢٧: (الشَّدِيخَةُ) = (الشُّنْذُخِيَّةُ)[٦].

١٥/٤٣٠: (ولِمْ فعلتَ، ولَمْ فعلت) = (ولِمْ فعلتَ، ولِمَهْ فعلتَ).

٥/٤٤٤: (الأخوص) = (الأحوص).

٨/٤٤٤: (فيقتص الجمَّاء) = (فيقتص للجمَّاء).

١٥/٤٤٦: (ليس بخيلٍ) = (ليس ببخيلٍ).

١١/٤٤٨: (إذا وقعت في الرحم طابت في البدن)، والذي يظهر أنها (طارَتْ)، 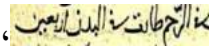 ، ويقوي هذا أن المؤلف قال في كما في المطبوع.

٧/٥٠٧: (النطفة تصير في البدن أربعين)، وصوابها: (تطير في البدن)، 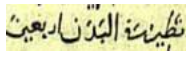

٣/٤٥٢: (ولا يقال: إلى برًّا)، ولعل الصواب: (إلى برًّا)، كما في شرح الفصيح[٧].

٣/٤٥٥: (لِمَعَايِشِهِ) = (لِمَعَاشِهِ).

٩/٤٥٩: (ماله أم وعام، وأُلَّ قال، وغامَ وغُلَّ، وسقى بلززضاحٍ، اللَّززُ: المكانُ الضَيِّقُ)، هذا موضع وقع فيه تصحيف كثير، والصواب: (ما له؟ آمَ وعامَ، وأُلَّ فَأَلَّ، وغَامَ وغُلَّ، وسُقِيَ بِلَزِنٍ ضَاحٍ، اللَّزِنُ: المكان الضَّيِّقُ)، آم: ماتت امرأته، وعام: اشتدت شهوته للبن، وأُلَّ: طعن بالحربة وهي الأَلَّةُ، وغَام: اشتد عطشه[٨]، وغُلَّ: من الغُلِّ وهو القيد، أو من غُلَّةِ العطش[١].

---

(١) الأنواء في مواسم العرب لابن قتيبة ص١٥، القاموس المحيط (ج د ح).
(٢) تاج العروس (ن ش س).
(٣) النهاية لابن الأثير (ف ر ك).
(٤) ديوان أوس ص٥٨، معجم البلدان ٣٦٥/٣.
(٥) جواهر الألفاظ ص٢٨٨، تاج العروس (و ك ر).
(٦) فقه اللغة للثعالبي ص٣٠٥، تاج العروس (ش ن د خ).
(٧) شرح الفصيح لابن خالويه ص٣٧.
(٨) تاج العروس (غ ي م).

وهذا ما رأيته صوابًا في قوله: (فألَّ)، وجعلها المحقق (قال)، لأن ابن خالويه ذكر الأليل بعد ذلك، وقال: "أنين المريض"، فهو مصدر، ألَّ يَئِلُّ أَلًّا وأليلاً[٢].

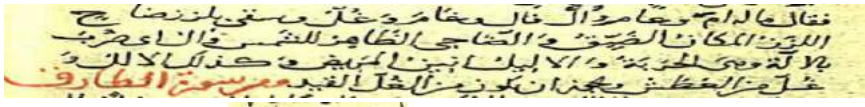

٣/٤٦٨: (وعظهم الله)، لعل الصواب: (فوعظهم الله)، 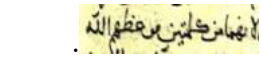 .

٧/٤٧٤: (وشرُّ أصناف الشُّيُوخ ذُورِيَا)، والصواب: (وشر أصناف الشيوخ ذو زنىً).

٩/٤٧٤: (الزَّوراء أو مال اليتيم عنده)، ولا يستقيم الوزن ولا المعنى، والصواب: (الزُّور أو مال اليتيم عنده).

وصورة الموضعين السابقين:

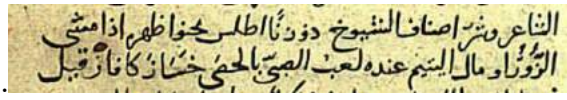

٩/٤٧٥: (فَحَيَّهَلَا بعمر)، الذي في الأصل: (فحيَّهَلَ)، والسياق يوافقه، لأن ابن خالويه يتكلم عن حرف هل.

٣/٤٧٦: (منهم بهابٍ وهل وبابا يابا)، كذا ولا يستقيم وزنا ولا معنى، والصواب: (منهم بهاتَ وهلٍ ويا با).

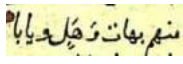

٩/٤٨٨: (إذا جاوزت ذوات الياء)، الصواب: (جاورَت)، (ولحمزة حجة في فرقة)، الصواب: (في فَرْقِهِ)

٩/٤٩٠: (والعيا) = (والعُلْيا).

١١/٤٩٣: (حدثنا إسحاق بن رحمة)، والذي يظهر أنه (إسحاق بن أحمد)، وهو مما أضيف في الحاشية: ، ولعله: إسحاق بن أحمد الخزاعي[٣].

٢/٤٩٥: (والضُّحى جزءٌ من الشَّمس)، الصواب: (والضُّحَى حَرُّ الشمس)، وهي واضحة في الأصل: .

٤/٤٩٦: (استغنت العرب بتركه) = (استغنت العرب بتَرَكْتُهُ).

٥/٤٩٦: (أنت لي وأنا لك) = (أنت لِي وأنا لَكَ)، 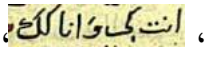 ، لأن مقصوده إضافة كاف التشبيه إلى ياء المتكلم، وإضافة كاف التشبيه إلى كاف المخاطب.

١١/٥٠٢: (الغضب غُولُ الحليم) = (الغضب غُولُ الحِلْمِ).

١٤/٥٠٢: (أينَ الشَّاظان)، ولا يستقيم وزن البيت، والصواب: (الشِّظَاظَانِ)، مثنى شِظَاظٍ، وهو: العود الذي يدخل في عروة الجوالق[٤].

٢/٥٠٤: (وأقسام الله تعالى أقسم) = (وإقسام الله تعالى بما أقسم)، ، هذا ما يظهر.

---

(١) انظر المخصص لابن سيده، باب الرجل يدعو على الرجل بالبلايا ٣٨٨/٣، وتصحيفات المحدثين للعسكري ٣٧٣/١.
(٢) تاج العروس (أ ل ل).
(٣) جامع البيان للداني ٩٣٤/٢
(٤) مختار الصحاح (ش ظ ظ)، والجولق: وعاء من صوف أو شعر، المعجم الوسيط (الجوالق).

٢/٥٠٧: (أول ما أنزل) = (أول ما أُنزلتْ).
١٧/٥٠٨: (لأن القراءة والأئمة) = (لأن القَرَأَةَ والأيِمَّةَ)، جمع قارئ.
٩/٥٠٩: (ليسوِّدن وجهه) = (لَنُسَوِّدَنَّ وجهَهُ).
٢/٥١١: (يتقدم ذكره) = (يتقدم له ذكر).
١٢/٥١٢: (أخلص الله الدِّينَ) = (أخلصوا لله الدينَ)، 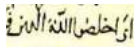 زيادة الألف قبل لفظ الجلالة خطأ من الناسخ.
١/٥١٣: (ومنها قوله) = (وفيها قوله).

٥/٥١٨: (وسكون الثاء) = (وسكون التاء)، المراد التاء في ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ [العاديات:١]، ولا ثاء هنا.

٧/٥٢٢: (ثم فسرها الله تعالى وتعجَّب من عظم ذلك اليوم)، الذي يظهر أنها (وعَجَّبَ)، والكلمة أصابتها الأرضة في الأصل، ولكن لا توجد في أولها تاء، 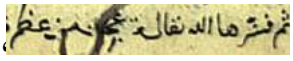 ، ويقوي ذلك قول ابن خالويه في "إعراب ثلاثين سورة" ص١٥٩: "عجَّب الله نبيه".
١/٥٢٣-٢: (تتابعوا [على الكذب] كما يتتابع الفراش في النار"، والتتابع)، الصواب أنها بالياء (تتايعوا)، (كما يتتايع)، (والتتايع).
٩/٥٢٨: ("ماذا في الأمرين من الشِّفاء". الشفاء: الصَّبِرُ. الشَّفاء: الحرفُ)، الصواب: (ماذا في الأمرَّينِ من الشفاء، الثُّقَّاءِ والصَّبِرِ؟ الثُّقَّاء: الحُرْف)، والثُّقَّاء: الخردل أو حب الرَّشَاد، والواحدةُ ثُقَّاءَة، وجعلَهُ مُرًّا للحُروفة التِي فِيهِ ولَذْعِه اللسان[١]، ولم يضبط المحقق كلمة (الأَمَرَّين)، وهي من المرارة.
٥/٥٢٩: (وإن أغيب فأنت الهامز اللمزه)، أقول: إنْ تجزم المضارع، فلو كان المضارع ثلاثيًا لكان أن يقول: (وإن أَغِبْ)، والصواب في ضبط البيت: (وإنْ أُغَيَّبْ فأنت الهامزُ اللُّمَزَهْ)، ثم رأيته في ديوان زياد الأعجم: "وإنْ أَغِبْ"[٢]، ولا يستقيم وزنه، ووجدته على الصواب في "إصلاح المنطق" لابن السكيت[٣].
١٢/٥٣٨: (محتاج) = (يَحْتَاجُ).
٣/٥٤٣: (على ظهر لَأْمَةٍ)، الذي في الأصل:(لامةٍ)، وهو الأمر الذي تلام عليه[٤].
١٨/٥٤٥:(فيزلان) = (فيُخْزَلَانِ).
١٩/٥٤٥: (رأيت جعفرِ الطريف) = (رأيت جعفرًا الطريفَ)، تقرأ: جعفرَنِ الطريفَ، ومراد المصنف تحريك نون التنوين الأخيرة بالكسر للالتقاء الساكنين، فظن المحقق أن مراده كسر الراء.

٥/٥٤٧: (ولا مثيل ولا بلمه)، 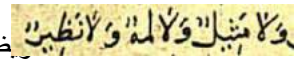 ، الظهر أن صوابها: (ولا لُمَةٌ)، واللُّمَةُ: المِثْلُ[٥]، والتاء عوض عن الهمزة التي هي عينه[٦]، فالكلمة في الأصل من مادة لَأَمَ.
٦/٥٤٧: (ولا كفء له ولا كفَّ له) = (ولا كُفُءَ له، ولا كُفْءَ).
٩/٥٥١: (والدلس والدلامن)، الصواب: (والدُّلَمِزُ والدُّلَامِزُ)[٧].
٢/٥٥١: (والأزنيب)، الصواب: (والأَزْيَبُ)[١].

(١) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٢٦٦/١، تاج العروس (ث ف أ).
(٢) ص٧٨.
(٣) ص٦٧٧.
(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الغيب ٦٢٨/١٦.
(٥) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤/ ٢٧٣.
(٦) الصحاح للجوهري (ل أ م).
(٧) القاموس المحيط (د ل م ز).

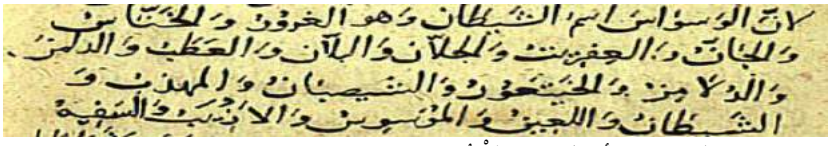

٤/٥٥٢: (وحدثنا)، والذي في الأصل: (وحُدِّثْتُ).
٨/٥٥٢ وفي ١٥/٥٥٢: (وحدثنا عن ابن حميد)، والذي في الأصل: (وحُدِّثْتُ) في الموضعين.
١٢/٥٥٢: (أكل) = (آكل).

المبحث الرابع: الأخطاء في الضبط والشكل والرسم

١٨/٦: (مع كل نبيّ سرُّ، وسرُّ الله تعالى): والصواب: (مع كل نبيٍّ سِرٌّ، وسِرُّ اللهِ تعالى).
٣/٩، ٤: (ما أدري أيَّ): هكذا في ستة مواضع في سطرين، والكلمة مرفوعة (أيُّ)، والعلة أنها استفهامية، فلا يعمل ما قبلها فيها، كقوله تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ[الكهف:١٢]، وقد جزم العكبري بأنه لا يجوز النصب في مثل هذا[٢]. ص١٧، وص١٥٨
٣/٩: (الطَّمَش): هكذا بفتح الميم، والصواب: إسكانها، وفتحها لغة، وقيل: ضرورة شعر[٣].
٣/٩: (أي ترخمٍ): هكذا بكسرها مع التنوين، والكلمة ممنوعة من الصرف، قال الفراء: "هذا لا يجري، لأنه منقول عن الفعل"[٤]، وحكي صرفه[٥].
٨/١٢: (أن الاعتلالُ والخروجُ)، والصواب بنصب الاسمين
٣/١٤: (إمارة لنبوته)، والصواب: (أمارة).
١١/١٤: (إذ كان النافخُ في جيبها)، الصواب: (إذ كان النافخَ في جيبها) كما في الأصل.
٥/١٥: (هذا شيء لَقاً)، والصواب أن يكتب بالياء، لقًى[٦]، لأنه يائي اللام.
٨/١٥-٩: النسء، كتبها مرة (النسء)، ومرة (النَّسْؤُ) في قراءة ابن كثير[٧]، وفي الهامش ٦ قال: (صححت في الهامش: "النسيء")، قلت: والذي في حاشية الأصل: (النَّسْءُ).
١/١٩: (وسمّى روحُ الله)، الصواب: (وسُمِّي روحَ الله).
٦/١٩: (ابتدا) = (ابتداءً).
١٠/٢٢: (الضُّرْطُ) = (الضَّرْطُ) أو (الضَّرِطُ)[٨].
٧/٢٧: (طَهْ) = (طَهَ).
٤/٢٨: (تُكَتَّبانِ في الطريق لام ألف)، الصواب: (لامَ الِفْ)، بهمزة وصل ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ليستقيم الوزن، وذكره أيضًا في ٣/١٣١.
٧/٢٧: (طَهْ) = (طَهَ).
١٥/٣١: (يا رب أشدد)، والصواب: (يا ربِّ اشْدُدْ) بهمزة الوصل.
٦/٣٣-٧: (الفَزْر)، (فَزْر)، الصواب: كسر الفاء في الموضعين[٩].

---

(١) القاموس المحيط (ز ي ب).
(٢) إعراب ما يشكل من الحديث النبوي للعكبري ١٧، ١٥٨.
(٣) تاج العروس (ط م ش).
(٤) حواشي إصلاح المنطق ص٦١٦، ت: قباوة.
(٥) تاج العروس (ر خ م).
(٦) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص٧٩.
(٧) السبعة لابن مجاهد ص٣١٤.
(٨) تاج العروس (ض ر ط).
(٩) الصحاح للجوهري (ف ز ر)، وتاج العروس (ف ز ر).

٢/٣١: (وأنَّ وما بعدها في موضع نصب ﴿نُودِيَ﴾ [طه:١١] ...﴿أَنَّا اخْتَرْنَاكَ﴾ [طه:١٣] ولا أنا اخترناك)،

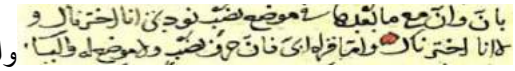

والذي يظهر أن الصواب كتابة النص هكذا: (﴿نُودِيَ﴾ ... ﴿أَنَّا اخْتَرْنَاكَ﴾، وَلِأَنَّا اخترناكَ).

١٠/٣٤: (من المالِ إلا مُسْجِتًا أو مُجَلِّفُ)، الصواب: فتح الحاء واللام فيهما (مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ)، لأنهما اسما مفعول(١).

٢/٣٧: (واشدد بمتني حقب حقواها)، صوابه: (واشدد بِمَتْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا)(٢).

١٥/٣٧: (عائشه) = (عائشة).

٣/٤٠: (ينل العُلاء ويَكرُمُ الأخوَالَا)، هكذا ضبطه المحقق، ولو كان كذلك لوجب رفع الأخوال لأنه يكرُم، مضارعُ كَرُمَ اللازم، والصواب في (العَلَاء) فتح العين(٣)، ومعناه الرفعة، و(يُكْرِمُ)، مضارع أكرم المزيد المتعدي.

١٤/٤٠: (أجمَعُوا السحرَ والكيدَ)، والصواب: (أجْمِعُوا) فعل أمر، للفعل الرباعي، أجمع يُجمِع.

٢/٤١: ((ثم ايتوا) بهمزة ساكنة في الدرج)، الصواب: ﴿ثُمَّ ٱئْتُواْ﴾ [طه:٦٤]، لأن المصنف نص على الدرج، والمحقق نفسه كتبها قبل سطر: ﴿ٱئْتُواْ﴾، أما ما في السطر ٣ فهو بإبدال الثانية ياء ﴿ايتُوا﴾، وأما ما في النسخة الخطية فكله بإبدال الثانية ياء، على اصطلاحهم في الإملاء.

٥/٤٣: (مَخضوبه) = (مخضوبة).

٥/٤٤: (حتى زَكَنُوا)، الصواب: (حتى زَكِنُوا)، بكسر الكاف، لأنه من باب فَرِحَ(٤).

١٢/٤٤: (إن الذي صنعوه كيدَ سحر) = (إن الذي صنعوه كيدُ سحر).

٢/٤٩: (امدد، أحلل، مددت حللت)، الصواب: (أُحْلُلْ)، بهمزة وصل، لأنه من الثلاثي المجرد المضاعف: حَلَّ يحُلُّ(٥)، وليس من المزيد: أَحَلَّ، فإن مضارعه يُحِلُّ، والأمر منه: أحِلَّ.

١/٥٠: (أملاك العجين أحد الرَّيعين)، والصواب: بكسر الهمزة (إملاك)، لأنه مصدر أملك يملك إملاكا.

٤/٥٣: (فأتّخذ عجلًا)، والصواب: (فاتَّخذَ عِجْلًا).

١٤/٥٤: (الأصل أن يَقْضِيَ)، والصواب: (أن يُقْضَيَ)، فهو مبني على ما لم يسم فاعله، ثم انقلبت الياء ألفًا لأنها تحركت وانفتح ما قبلها.

٣/٦١: (والصُّمُّ: وزنه فُعُل)، كذا وزنه المحقق، والصواب أن الصُّمَّ وزنه فُعْلٌ بإسكان العين، وهو جمع قياسي لكل ما كان وزنه أفْعَل، وصمٌّ جمع لأصمّ، وأصله قبل الإدغام: أَصْمَمُ على وزن أفْعَل.

١٢/٦٢: (صارت له قُنْبُلَةٌ)، الصواب: (قَنْبَلَةٌ) بفتح القاف والباء(٦)، على وزن حَنْظَلَة.

١٦/٦٤: (أن أبا جعفر المَدَنِيُّ) = (المَدَنِيَّ).

١/٦٦: (نجَّى فعلٌ ماض على ما لم يسم فاعله)، الصواب: (نُجِّيَ).

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب للربعي الموصلي ص٥٩.
(٢) انظر ضبطه في خزانة الأدب ١١٥/٧.
(٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٥٣٣/١.
(٤) تاج العروس (ز ك ن).
(٥) إنما جعلته على قراءة ضم الحاء لأن ابن خالويه قال بعد ذلك: "فنقلت ضمة اللام إلى الحاء وأدغمت"، فهو يتكلم عن قراءة ضم الحاء.
(٦) ديوان الأدب للفارابي ٣٢/٢

١٥/٦٧: (المُلْحَد)، الظاهر أن الصواب: (المَلحَد) بفتح الميم، اسم لموضع الملحود.

١٥/٦٧: (الرِّجْم)، كذا ضبطه المحقق، والصواب: (الرَّجَم) بفتح الراء والجيم[١]، وقد ذكره ابن السكيت في باب "فَعْلٍ وفَعَلٍ باختلاف المعنى"[٢].

١/٦٨: (الرِّمْس)، كذا ضبطه، والصواب: (الرَّمْس) بفتح الراء، وهو مصدر رَمَسَ رمْسًا، وسمي به القبر[٣].

٣/٦٨: (أي قبرٌ آخرُ)، كذا ضبطه، والصواب: (قبرُ آخرَ)، على الإضافة.

١٤/٧٣: (واحدها مُرجانة)، الصواب: فتح الميم، وهي مضبوطة في الأصل على الصواب.

١٢/٧٧: (خَطَفَ يَخْطَفُ)، كذا ضبطهما المحقق، والصواب: (خَطِفَ يَخْطَف) من باب فَهِمَ[٤]، ولو أراد المحقق خَطَفَ لكان مضارعه يخْطِف بكسر عين المضارع من باب ضرب.

٤/٨١: (والرِّسُ)، والصواب: (الرَّسُّ)، بفتح الراء وضم السين وتشديدها.

١٣/٧٣: (والوَلوَ) = (واللؤلؤ)

١٣/٨٥: (لأن العظم تجري على العظام)، الصواب: (لأن العظم يجزئ عن العظام)، 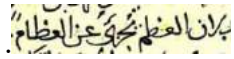 .

٩/٨٦: (فغلب ماء الرجل ماء المرأة أذكر بإذن الله، وإذا غلب ماؤها أنث)، الصواب فيهما كما في الأصل: (أذكرا)، (آنثا) على التثنية.

١/٨٩: (جعله اسماً للمكان ومصدرٌ ثلاثيٌّ)، هكذا ضبطه المحقق، وكيف يعطف على المنصوب ويرفعه؟ والصواب في ضبطه أنه (ومصدرَ ثلاثيٍّ)، أي مصدر فعل ثلاثي.

٤/٨٩: (فلو قرأ قارئ: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ المنزِّلِينَ﴾ [المؤمنون:٢٩] لكان صوابًا على تقدير وأنت خير المنزِّلين به)، كذا أثبته المحقق، وليس مضبوطًا في الأصل، ولعل الصواب: (المُنْزَلِينَ) في الموضعين، فيكون اسم مفعول، وأما ما فعله المحقق من تشديد الزاي فليس يخرج الكلمة عن كونها اسم فاعل، فالمنزِل اسم فاعل، والمنزِّل اسم فاعل، غير أن الثاني مشدد.

١٧/٩١: (ساير) = (سائر).

١٤/٩٣: (سأكون رِمْسًا)، والصواب: فتح الراء.

١٣/٩٤: (كَلَّفَ من عنائه)، الصواب: (كُلِّفَ) بالبناء لما لم يسم فاعله.

٧/٩٥: (الأَختيارُ) = (الاختيار).

١٥/٩٥: (ورجلٌ: نُكْحة: إذا كان كثير النكاح)، والصواب: أنه على وزن فُعَلَة: (نُكَحَة).

١٦/٩٦: (فتُرجعون: تُردون. وتُرجعون: يَصيرون)، الصواب أنها (فتُرجَعُون: تُرَدُّون، وتَرْجِعون: تَصيرون).

١/١٠٥: ضبط المحقق (القَلْب) في الموضعين بفتح القاف، وهو السوار، والصواب أنه بضم القاف (القُلْب)، وما ذكره في القاموس من التثليث في القاف فليس يقصد السوار[٥]، ولم يذكر ابن مالك في السوار غير الضم[٦].

٣/١٠٥: (تَسْقُطُ مِنه فَتَخِيْ فِيْ كُمِّي)، الذي في الأصل: (يسقط منه).

---

(١) تاج العروس (ر ج م).
(٢) إصلاح المنطق ص٨٩
(٣) المصباح المنير (ر م س).
(٤) الأفعال لابن القوطية، مختار الصحاح (خ ط ف).
(٥) القاموس (ق ل ب).
(٦) إكمال الإعلام بمثلث الكلام ٥٢٧/٢.

٤/١٠٦: (غلاماً لم يَشهد بعدَ)، الصواب ضم الياء (يُشْهِد)، لأنه مضارع للفعل أشهد المزيد بالهمزة في أوله، فهو من باب أَفْعَلَ يُفْعِلُ.

٧/١٠٧: (على قرائتهم) = (على قراءتهم).

١١/١٠٩: (جمع زِجٍّ)، الصواب أن زِجاجًا بالكسر جمع زُجٍّ بضم الزاي.

١١/١١٠: (الأصال) = الآصال.

١٥/١١٠: (و"كلَّ" نصب مفعول، و"من" جر)، الصواب: (وَمَنْ جَرَّ) أي من جرَّ ﴿كُلَّ﴾ [النور:٤٥]، فهي اسم موصول، وليست حرف جر، وكلامه هنا يوهم أن ابن خالويه يعرب قوله تعالى: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾ [النور:٤٥].

١٠/١٣١: (والعُمر أيضا القُرط. والعُمر ـ أيضًا ـ واحد عمور الإنسان)، هكذا ضبطها المحقق بضم العين، والذي في كتب اللغة فتحها[١]، وهو كذلك في المخطوط، وقد نص ابن خالويه نفسه في "شرح الفصيح" أنها بفتح العين[٢].

١٢/١٣١: (وبقاؤك وحياتك) = (وبقائك وحياتك)، واو القسم جارة، والهمزة آخر الكلمة مكسورة.

١٥/١٣٢: (بالحركه) = (بالحركة).

١١/١٣٥: (على أن تجعله صلاءا)، لا يستقيم وزن البيت بجعل الكلمة الأولى (على)، والصواب: (عَلَيَّ).

١٥/١٣٥: (تقف ﴿بيضآ﴾)، الصواب أن يرسمها هكذا ﴿بَيْضَآءُ﴾ [الشعراء:٣٣]، لأنه يتكلم عن الوقف على الهمزة، وكذلك في السطر ١٦: (تقف الأخلّا)، الصواب: (تقف: ﴿الأَخِلَّاءُ﴾ [الزُّخرُف:٦٧]).

١٦/١٣٦: (كَذَبْذَبٌ)، الصواب: (كُذُبْذُبٌ)، وهو كذلك في الأصل، ويجوز تشديد الذال الأولى[٣].

١٦/١٣٦: (وسَرَّاحٌ)، الصواب: (وسرَّاجٌ) بالجيم المعجمة، وهو الكذَّاب[٤].

١٤٠/ ٢: (تتخذ فيه الخمر) = (يُتَّخَذ فيه الخمر).

٩/١٤٦: (حكى) = (حُكِيَ).

١/١٤٧: (حَطَم يحطِم وحَطَم يحْطُم)، الصواب: (حَطَمَ يحطِمُ، وحَطَّم يُحَطِّم)، بالتخفيف وبالتشديد.

١/١٤٧: (فلان حطَّمته السن)، الذي في الأصل (حَطَمتْه السن) بالتخفيف.

١٤/١٥٣: (خال بين الخوولة وغارت عينه غوورا)، الصواب بالهمز: (الخؤولة)، (غؤورًا) وهي كلمة مشهورة في كتب تصويب الغلط[٥].

١٣/١٦٥: (فوحد رد إلى اللفظ) = (فوحد ردًّا إلى اللفظ).

١٠/١٦٨: (وأن نرى فرعون والأصل وأن نرأى) = (وأن ﴿يَرَى فِرْعَوْنُ﴾ [القصص:٦]، والأصل: وأن يَرأى).

١٥/١٦٩: (لأن وزن رعاةٍ (فُعَلَه)) = (لأن وزن رعاة (فُعَلَةٌ))

١/١٧١: (والأنثى صدَّاء)، الصواب: (صَدْآءُ)، على وزن صحراء.

---

(١) ديوان الأدب للفارابي ١٠٩/١، تاج العروس (ع م ر).
(٢) ص١٣١.
(٣) تاج العروس (ك ذ ب).
(٤) تاج العروس (س ر ج).
(٥) انظر شروح فصيح ثعلب باب المصادر.

١٠/١٧١: (جُذًى)، الصواب أنها بالفتح (جَذًى) جمع جَذوة.
١١/١٧١: (جُذًى)، الصواب أنها بالكسر (جِذًى) جمع جِذوة.
٢/١٧٤: (وقِنٌّ وأَقْنَانٌ)، والصواب أن القن إذا بمعنى كم القميص بضم القاف (قُنٌّ).
١/١٧٦: (وقال آخرون: رداه، فأما ردى يردى فهو عدو الفرس)، الصواب: (رَدَأَه)، ومقصود ابن خالويه أن هذا الفعل يأتي على وزن أَفْعَلَ وعلى وزن فَعَلَ، أَرْدَأَهُ وَرَدَأَهُ، وأما ردى يردى فصواب ضبطه: (رَدَى يَرْدِي)، على وزن رمى يرمي[١].
٧/١٧٦: (وأما ردى يردى ـ بغير همز ـ فمعناه: هلك)، كان على المحقق أن يضبط مثل هذه الألفاظ، والصواب أنها: (رَدِيَ يَرْدَى)، فهو على وزن رَضِيَ يَرضَى[٢].
٤/١٧٧: (وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَى)، والصواب أن الفعل (يَرْجِعُ)، ثلاثي متعد، رَجَعَ يَرْجِعُ، بمعنى ردَّ، كما قال تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٨٣]
٨/١٧٧ : (فيَضعف رأيه) = (فيُضَعَّفُ رأيُه).
٥/١٩٤: (رِنْمَانُ انْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ)، بهمزة وصل، فينكسر الوزن، والصواب أنها بهمزة قطع (أَنْفٍ).
١٠/٢٠٠: (وأقررن) = (واقْرِرْنَ).
١٣/٢٠٥: (الياء قد انقلبت ألفاً والأصل: أنية)، الصواب: (إِنَيَهُ)، لأن أصل الفعل: أَنَيَ يَأْنِيُ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، أَنَى يأْنِي، على القاعدة الصرفية المعروفة.
١٢/٢٠٨: (غُلِّقَتِ الأبوابُ) = (غَلَّقْتُ الأَبْوَابَ)، لأنه قال قبلها: (أَغْلَقْتُ الأبواب)، فبناه للمعلوم وأسنده إلى الفاعل.
٦/٢١٣-٧: (النِّسْئُ)، (النِّسْئَ)، والصواب أنه (النَّسْءُ)، (النَّسْءَ)، بفتح النون، وهو اللبن يمزج بالماء، أو الخمر[٣].
٤/٢٢٢: (إليكَ نَأَشُ القدر النؤوش)، ولا يستقيم وزنه، والصواب: (نَأْشُ)، بإسكان الهمزة.
٦/٢٢٢: (تمنَّى نُئَيشًا)، والصواب: (نَئِيشًا)[٤].
٢/٢٢٥: (اللفطِ) = (اللفظِ).
١١/٢٢٦: (القِرْطُ) = (القُرْطُ).
١٤/٢٣٤: (ويقال: المشغل والشغُل بمعنى الشغْل)، الذي في الأصل: (الشعل والشغل)، ويظهر لي أن الصواب: (ويقال: الشَّغْلُ والشُّغْلُ بمعنى الشُّغُل)[٥].
١/٢٣٩: (ويُنَكِسَهُ: نَرُدَّهُ)، الصواب: (ويُنْكِسُهُ: يَرُدَّهُ).
٤/٢٣٩: (كَذَى الضَّنَا)، والصواب: (كَذِي الضَّنا).
٩/٢٥٠: (يشتبه) = (يشتبه).
١٣/٢٥٥: (وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقُ عَنِّي)، الذي يظهر أن الصواب نصب (الطُّرَّاقَ)، فالفعل نبح يأتي لازمًا ومتعديا، وهو هنا متعد.
١٢/٢٥٦: (أدَّبر يدّبر إدباراً فهو مدبرٌ) = (اِدَّبَرَ يَدَّبَرُ اِدِّبَارًا فهو مُدَّبِرٌ).
٣/٢٦٩: (يرجّل شعرَه يومِ كلَّ جمعة) = (يرجِّل شعرَه يومَ كلِّ جمعة).

(١) تاج العروس (ر د ي).
(٢) المرجع السابق.
(٣) تاج العروس (ن س أ).
(٤) غريب الحديث للحربي ٨٨٣/٢، والألفاظ لابن السكيت ص٢٠٣.
(٥) انظر شرح الفصيح لابن خالويه ص٧٤.

١/٢٧٠: (لا بالحصور ولا فيهم بِسَأَّرٍ)، الصواب: (بسأّار).

٨/٢٧٠: (عَلَّ صُرُوْفَ الدَّهْرِ أَوْ دِوَلَاتِهَاْ)، هكذا، ولا يستقيم وزنه في آخر تفعيلة، وصوابه: (عَلِّ صروفِ الدَّهْرِ أو دُولاتِها)، وابن خالويه قد نص على أن آخر (علِّ) مبني على الكسر، وأن ما بعده مخفوض.

و(يَدْلُلْننا اللِّمَّةَ من لِمَّاتِها)، الصواب: (يُدِلْنَنَا اللَّمة من لَمَّاتها)، من الإدالة، واللَّمَّة بفتح اللام[١].

والعجيب أن المحقق قد ضبط (يدللنا) و(اللمة) و(لماتها) هنا بغير ما ضبطه في الآيات نفسها في ٣/٤٣٩.

١٣/٢٧١: (لأنَّ فيه حُجَّةٌ) = (لأنَّ فيه حُجَّةً).

٢/٣٣٤: (يعني: آدم، وقيل: محمد عليه السلام)، والصواب: (محمدًا عليه السلام).

٥/٣٣٤: (والحَبُّ: جمع حبة وهي بذور البقل)، والصواب: (الحِبُّ: جمع حِبَّةٍ وهي بزور البقل)[٢] بكسر الحاء، وبالزاي في (بزور).

٦/٣٣٤: (في حَبَّةٍ جَرْفٍ وحَمْضٍ هَيْكَلِ)، والصواب: (في حِبَّةٍ) بكسر الحاء.

٧/٣٣٤: (والحَبُّ أيضًا: القُرْطُ)، والصواب: (والحِبُّ) بكسر الحاء[٣].

١٣/٣٣٤: (وريحان: ووزنه فَيْعَلانٌ، والأصل: رَيَّحَانٌ، وتلخيصه: ريوحان)، وفي الأصل:

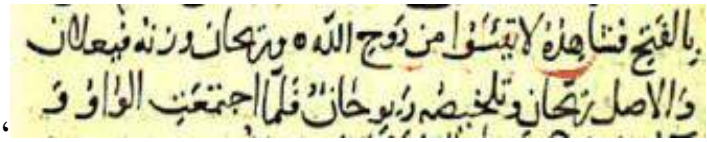

بالفتح فتأهله لا يئسوا من روح الله ٥ وريحان وزنه فيعلان والاصل ريحان وتلخيصه ريوحان فلما اجتمعت الواو و

والذي يظهر أن صواب العبارة: (ورَيْحَان: وزنه فَيلانٌ، والأصل: رَيَّحَانٌ، وتلخيصه: رَيْوَحَانٌ)، لأن الواو تقابل العين في الوزن، فلما سقطت أُسقطت من الموزون فصار ريحان وزنه فَيلَان[٤]، ولما اجتمعت الياء مع الواو وسبقت إحداهن بالسكون أدغمتا على القاعدة، فيظهر أن في الأصل خطأ في جعل وزن ريحان فيعلانًا، بإثبات العين،

١٦/٣٣٨: (يا سفيان أُذكر) = (يا سفيان اذْكُرْ).

١٥/٣٣٩: (أن الجن تَنْكِحُ) = (أن الجن تُنْكَحُ).

٨/٣٤٦: (أي: أكتب) = (أي اكْتُبْ).

٩/٣٦١: (بفيه البراء) = (بفيه البرى)، فالبرى مقصور وهو التراب[٥].

٣/٣٦٩: (لوَى يُلَوِّي تَلْوِيَةً وتَلْوِيًّا)، كذا ضبط المصدر، والصواب: (تَلْوِيًّا)، والمصدر المقيس من فعَّلَ المعتل الآخر: تفعلة، وأما تفعيلٌ فإن ابن خالويه يراه مقيسًا[٦]، وعده بعضهم ضرورة أو شاذًّا[٧].

٥/٣٧١: (وغُبِنَ الرَّجلُ رأيه يُغبن غَبَنًا)، الصواب في ضبط العبارة: (وغَبِنَ الرَّجلُ رَأْيَهُ يَغْبَنُ غَبَنًا)، فهو من باب طَرِبَ طَرَبًا[٨].

---

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ١٨٧٩/٤.
(٢) المصباح المنير (ح ب ب).
(٣) القاموس المحيط (ح ب ب).
(٤) شرح التصريف للثمانيني ص٤٧٩، وانظر "ارتشاف الضرب" لأبي حيان ١/ ٢٤٤.
(٥) تاج العروس (ب ر ي).
(٦) إعراب ثلاثين سورة ص٥٥.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٦.
(٨) إسفار الفصيح للهروي ٣٩٧/١، مختار الصحاح (غ ب ن).

١٠/٣٧٦: (فمن شدد أراد: تتظاهر) = (فمن شدد أراد: تتظاهرا)، لأنه يوجه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾ [التحريم:٤]، على قراءة من شدد الظاء[١].

١٤/٣٨٧: (تمشَيَ المَلْك عَلَيْهِ حُلَلُهْ)، ولا يستقيم وزنًا، والصواب: (تَمَشّيَ).

١٦/٣٩٥: (وليتَ فلانًا كان وَلْدَ حِمَارٍ)، الصواب: (وُلْدَ)، وهو شاهد لقراءة الجمهور ﴿وَوُلۡدُهُۥ﴾ [نوح:٢١].

٥/٣٩٧: (كانت لهم خطئات) = (خطيئات).

١٨/٤٠٠: (وقد أختلف) = (وقد اختُلف).

٧/٤٠١: (والجَنَّة: الملائكة) = (والجِنّة الملائكة) بكسر الجيم[٢].

١٠/٤٠٣-١١: (روى) = (رُوِيَ).

١٣/٤٠٣: (ذو لُبْدَةٍ) = (ذو لِبْدَةٍ بكسر اللام)[٣].

٤/٤٠٥: (يواطي) = (يواطئ).

٥/٤٠٥: (وإن كانت أشدُّ) = (وإن كانت أشدَّ).

٧/٤١٦: (دَهَشَ) = (دَهِشَ)، من باب فَرِحَ[٤].

٦/٤١٧: (أعلاماً) = (إعلامًا).

٣/٤١٨: (كل فَحْلٍ يُمذي وكلُّ أنثى تُقذي)، الصواب: (كل فَحْلٍ يَمذِي وكلُّ أنثى تَقذي)، مَذَى يمذِي، وقذت تَقذي[٥].

٣/٤٢٢ : (فوقَك واسعٌ) = (فوقُك واسعٌ)، لأنه جعله اسمًا لا ظرفًا.

٣/٤٢٨: (من فيّ) = (من فِي)، بتخفيف الياء.

٦/٤٢٨: (وأعا ووعا) = (وإعاءٍ ووعاءٍ).

١١/٤٣٢: (كذبت تكذيباً وكَذَاباً) = (وكِذَّابًا)

٨/٤٤٢: (يُملِكها قومٌ) = (يَملِكُها قومٌ).

١٩/٤٤٦: (وإن ضَنَنُوا)، الصواب: (وإن ضَنِنُوا)، فعين ماضيه مكسورة، وهذا الحرف يذكر كثيرًا في كتب إصلاح الغلط[٦].

٩/٤٥١: (خِيتام) = (خَيتَامٌ)[٧].

٧/٤٥٤: (حتى يرى) = (حتى تُرَى).

١١/٤٥٤: (في سَمَاعٍ وأُذُنْ)، الصواب: (وأَذَنْ)، مصدر أذِنَ يأْذن أَذَنًا بمعنى استمع.

٩/٤٥٤: (كإذْنِهِ)، الصواب: (كَأَذَنِهِ)، مصدر أَذِنَ يَأْذَنُ أَذَنًا[٨].

١٢/٤٥٥-١٥: في هذا الموضع أغلاط كثيرة، وهذا الباب يضبط في علم التصريف، فالصواب أن قراءة ﴿وَيُصۡلَىٰ﴾ [الانشقاق:١٢] بضم الياء مع تخفيف اللام، قال ابن خالويه: (يجوز أن تكون من أفعلَ ومن

---

(١) السبعة ص١٦٣.
(٢) القاموس (ج ن ن).
(٣) تاج العروس (ل ب د).
(٤) مختار الصحاح (د ه ش)، تاج العروس (د ه ش).
(٥) شرح الفصيح لابن خالويه ص٤٨.
(٦) شرح الفصيح لابن خالويه ٢٩.
(٧) تاج العروس (خ ت م).
(٨) المصباح المنير (أ ذ ن)، وانظر تصحيفات المحدثين للعسكري ٣٥٦/١.

فَعَّل)، والصواب: (من أُفْعِلَ ومن فُعِلَ)، (أن الاختيار أن يقول: صَلِيَ زيدٌ إذا لم تُعَدِّه، وأَصْلَى غيرَهُ، وإنما جاء صَلَاهُ غيرُه شاذًا).

٤/٤٥٨: (من مالكه، والمالك من الله) = (من مَلِكِه، والمِلك من الله).

٣/٤٥٩: (الغَلة) = (الغُلَّة)، وهي العطش.

٥/٤٥٩-٦: (والكَدْمِ والقَرم) = (والكَدَمِ والقَرَمِ)، وقد فسرهما ابن خالويه.

٦/٤٦٢: (مَوَاضِعَ النَّقْبِ)، الصواب: (النُّقْبِ)، جمع نُقْبة، وهي أول الجَرَب[١].

١٢/٤٨٢: (فارةُ مِسْكٍ)، الصواب نصبها، والأشهر همزها، (فأرةَ مسك)، لأنها اسم كأنَّ قبلها.

٢/٤٨٤: (كانت حُلُوبَتُهُ)، الصواب فتح الحاء (حَلوبته)، وهي الناقة التي تحلب[٢].

١٢/٤٨٥: (فضلتُ لدى البيت العتيق)، والصواب: (فَظَلْتُ).

٤/٤٨٦: (أصدت الباب) = (آصدت الباب).

١/٤٨٧: (يا صُدِيُّ بن مالِكٍ)، الصواب: (يا صُدَيُّ).

١/٤٨٩: (أَعْجَلَهَا أَقْدُحِيّ الضُّحاءِ)، الصواب: (أَقْدُحِي الضَّحَاءَ)، بفتح الضاد مع المد، وهو الغداء[٣].

٨/٥١٣: (الكَلْحَمُ) = (الكِلْحِمُ)، على وزن زِبْرِج[٤].

٩/٥١٥: (وليس في كلام العرب (فِعلال) إلا مضاعف نحو الزّلزالُ، وهي البلاءُ والبِلبالُ والكِلكالُ، وهو الصدر إلا قولهم: ناقة بها خِزعالٌ).

سياق كلام ابن خالويه يدل على أنه يقصد الفتح، فالصواب: (وليس في كلام العرب (فَعْلَال) إلا مضاعف نحو الزَّلزالُ، وهي البلاءُ، والبَلبالُ والكَلكالُ، وهو الصدر إلا قولهم: ناقة بها خَزعالٌ).

فابن خالويه يقصد أن وزن (فَعلال) إذا كان مفتوح الفاء فالمعتاد أن يكون مضعَّفًا، وذكر على ذلك ثلاثة أمثلة، ويستثنى من ذلك (خزعال) فقد جاء مفتوحًا مع أنه ليس مضعفًا.

١٦/٥١٦: (يرأيوا) = (لِيُرْأَيُوا).

٤/٥٢٧: (الخِلْخَال) = (الخَلخَال).

١/٥٣٢: (واحد الأبابيل أبول) = (إبَّول)، على وزن عِجَّول[٥].

٨/٥٣٧ : (أَنْطِ يا رجل أي: اسكت) = (أُنْطُ يا رجل)، مادة الفعل نطا ينْطو، أُنْطُ[٦]، ولو كان كما ذكره المحقق لكان من نَطَا ينطي، وتكون الهمزة للتعدية، وليس الأمر كذلك.

٣/٥٤٠: (نعيتُ) = (نُعِيَتْ).

٣/٥٤٤: (الذي لا يُطعم) = (الذي لا يَطعَم).

١٥/٥٤٥: (عن أبي عمر) = (عن أبي عمرو).

٥/٥٥٢: (مولى التؤمة)، الصواب: (مولى التوأمة).

٩/٥٥٢: (ينقر) = (يَنْقُزُ)، بالزاي، أي يَثِبُ[٧].

٣/٥٥٣: (وفرغ من كتبته) = (وفرغ من كَتْبِهِ).

---

(١) تاج العروس (ن ق ب).
(٢) تاج العروس (ح ل ب).
(٣) مرقاة الصعود إلى معاني تحفة المودود بمعرفة المقصور والممدود ص٧١ باب (ما يفتح فيقصر ويمد باختلاف المعنى).
(٤) تاج العروس (ك ل ح م)
(٥) تاج العروس (أ ب ل).
(٦) تاج العروس (ن ط و).
(٧) القاموس (ن ق ز).

المبحث الخامس: تغيير ما في الأصل والزيادة عليه

هناك مواضع غير فيها المحقق ما في الأصل، لأمر يراه، ويشير إلى ما زاده ويجعله بين معقوفين، وقد لا يشير إلى ذلك، أو يذكر الصواب دون الإشارة إلى الخطأ في النسخة، ومن أنواع الزيادات على الأصل ما يضيفه المحقق من عبارة [تعالى]، ويضعها بين معقوفين، لأن الشائع في أسلوب ابن خالويه أنه إذا أراد الحديث عن حرف من الحروف المختلف فيها فإنه يستفتح ذلك بقوله: (قوله تعالى) ثم يذكر الآية، ولكن في مواضع كثيرة يترك ذلك، ومن زيادات المحقق على ما في الأصل:

٥/١٩: (وقرأ الباقون)، وفي الأصل: (والباقون).

٥/٢٤: (وتزتَّتَت، وأنشد: إن فتاة الحي بالتزتُّتِ)، والذي في الأصل: (تزينت: وأنشد: إن فتاة الحي بالتوثث)، والصواب ما ذكره المحقق، ولكنه لم يشر إلى الخطأ ولا لتصحيحه إياه.

٦/٢٩: (ومن لم يجره)، الصواب الذي في الأصل: (ومن لم يجرِ)، وهو الموافق لقوله: (فمن أجرى).

٨/٤٠: (ويخطئ هذا التوجيه أن فرعون لم يتكلم العربية، وكيف يغيب هذا عن شيخنا؟!).

هذا العبارة من أعجب ما في المطبوع، فليست من كلام ابن خالويه، ولا في حاشية النسخة، وأحسن ما يقال في هذا أن الخطأ من الطابع، ومكانها الصحيح في الحاشية.

٩/٤١: (حركة الميم في ثُمّ [تكسر] لالتقاء الساكنين)، هكذا زاد المحقق ما بين المعقوفين، وليس ذلك في الأصل، ولا حاجة إليه، وكلام المصنف مستقيم بدونها؛ فإن الحركة هنا لا تختص بالكسر كما يوهمه كلام المحقق، بل يجوز لغةً الفتح والضم والكسر، كما نص عليه المؤلف بعدُ، والذي في هذا القراءة التي ذكرها المؤلف ﴿ثُمِّ ائْتُوا﴾ [طه:٦٤] جاءت على وجه الكسر.

١٢/٤٤: (وإن جعلت "ما")، الذي في الأصل: (ولو جعلت "ما").

١٥/٥٤: (هذه الحجة)، الصواب: (هذه حجة) كما في الأصل.

٦/٥٨: (واختلف القراء في اثني عشر ياء)، هكذا غيرها المحقق دون أن يشير إلى ذلك، والذي في الأصل: (في اثنتي عشرة ياءً)، وهو صواب، لأن حروف المعجم الأكثر فيها التأنيث، ويجوز تذكيرها(١)، وهي على التأنيث في السبعة لابن مجاهد(٢).

١٥/٦٠: (﴿ولا تُسْمِعُ﴾ بالتاء [و] الصمَّ نصبا)، كذا زاد المحقق الواو، والكلام مستقيم بدونها، وكان الأجدر أن يجعل ﴿الصُّمَّ﴾ [الأنبياء:٤٥] بين قوسين مزهرين.

٤/٧٣: (تبعا في ذلك المصحف)، والصواب: (تبعاه في ذلك المصحف).

١٣/٧٣: (والؤلؤ: الكبار [من اللآلي] واحدها لؤلؤة)، هكذا زاد المحقق ما بين المعقوفين، وليس هناك داع لهذه الزيادة، وسبق التنبيه على كلمة اللؤلؤ.

١/٨٥: (ومن سورة المؤمنون)، وأشار في الحاشية إلى أنها في الأصل (المؤمنين)، قلت: وهي في الأصل على الصواب، فكان ينبغي أن يثبت ما في الأصل كما هو، وإعراب اسم سورة المؤمنين حسب العوامل شائع في كتب التفسير وعلوم القرآن.

١٢/٨٥: (قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿العَظْمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون:١٤] في [هذا] الحرف على التوحيد).

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص٢٠٩.
(٢) ص٤٢٦.

كذا قرأه المحقق وزاد ما بين المعقوفين، والذي يظهر أن الصواب: (في الحرفين على التوحيد)، ، ولا حاجة لإضافة [هذا]، لأن مقصود ابن خالويه الإشارة إلى القراءة بالتوحيد في كلا الكلمتين الواردتين في الآية.

١٣/٩١: (﴿وَأَنَّ﴾ [المؤمنون:٥٢] بالنصب على تقدير: بأن [الله] بما تعملون عليم، ولأن هذه)، كذا قرأها المحقق وزاد ما بين المعقوفين! والآية ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [المؤمنون:٥١]، ولعل الصواب في العبارة: (بأني بما تعملون عليم، ولأن هذه)، ولا حاجة لما زاده، 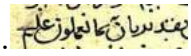 .

٧/٩٣: (وقرأ ابن كثير)، زاد المحقق الواو ولم ينبه عليه.

٢/٩٩: (بإضمار فعل [تقديره:] أنزلنا)، ولا حاجة لهذه الزيادة.

٧/١٠١: (وقرأ الباقون بتشديد [﴿أَنَّ﴾ [النور:٧]] ونصب الغضب واللعنة)، كذا زادها المحقق، ولا حاجة إليها.

٣/١١٣: (وزرق الله [مؤتاب] وغادي)، قال في الحاشية: "في الأصل: (مرتاح)، وهو تحريف"، قلت: وجدت رواية (مرتاح) في شرح التصريف الملوكي لابن يعيش[١].

٣/١٣٠: (قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم [بالإدغام])، هكذا أثبتها المحقق ووضعها بين معقوفين! والذي في الأصل (بالإمالة) وهو الصواب، وهو ضد التفخيم في قراءة الباقين، ويبدو أنه نظر في كتاب "السبعة"[٢] لابن مجاهد فرآه يتكلم عن إدغام نون (سين) عند الميم وكسر الطاء، وذلك قبل كلامه على قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم بكسر الطاء من ﴿طسٓمٓ ﴿١﴾﴾ [الشعراء:١].

٨/١٣٢: (وقرأ حفص عن عاصم)، الذي في الأصل: (روى حفص عن عاصم).

١٦/١٤٥: (كما قال: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١]، زادها المحقق وأشار إلى ذلك بجعلها بين قوسين، ولا حاجة إليها.

٣/١٤٦: (يقال: قضت [به] عليك السلطان وقضى)، زاد المحقق ما بين القوسين، والصواب حذفه.

٧/١٥٥: (قال المبرّد: كل صفة على فاعل نحو ضارب وجالس فإنه لا يجمع على فواعل [إلا] نحو ضوارب وجوالس فرقًا بين المذكر والمؤنث)، هكذا زاد المحقق [إلا] بلا داعٍ، ففسد مقصود المبرد، فإنه يقصد أن ما كان على وزن فاعل كضارب فإنه لا يجمع على ضوارب، لئلا يلتبس بالمؤنث، فإن ضاربة تجمع على ضوارب[٣].

٣/١٦٨: (وقرأ حمزة)، ٦/١٦٨: (وَنُرِيَ فرعون)، ١٨/١٧٤: (واليد، والعصا)، الصواب في هذه المواضع الثلاثة كما في الأصل بدون واو.

١/١٧٥: زاد المحقق كلمة [والجراد]، لتكون الآيات تسعًا، مع أنه أتى في قول الضحاك بعد ذلك بسطرين أن القمّل صغار الجراد!

١٣/١٨١: (وفتح ابن كثير وأبو عمرو تسعًا، وأسكنها [الباقون] ﴿سَتَجِدُنِيٓ﴾ [القصص:٢٧]، ﴿وَإِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [القصص:٢٧]، و﴿مَعِيَ رِدۡءٗا﴾ [القصص:٣٤])، هكذا فعل المحقق، أخطأ في قراءة الكلمة ثم زاد

(١) ص٤٥٩.
(٢) ص٤٧٠.
(٣) المقتضب للمبرد ١/١٢٠.

كلمة غيرت معنى الكلام ونسبة القراءات، والصواب: (وأسكنا)، أي ابن كثير وأبا عمرو، ولا حاجة للكلمة المقحمة، والصواب: (و﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾)،

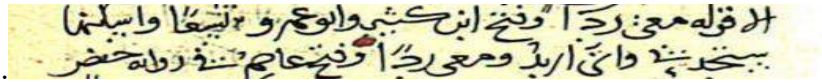

٥/٢٢٠: (قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر [وحفص عن عاصم]: ﴿أَذِنَ﴾ [سبأ:٢٣])، هناك كلمة في الحاشية لم يضفها المحقق، وهي (وعاصم)، وهي تغني عن ما أضافه بين حاصرتين، وأيضًا فيما قاله قصور؛ لأنها قراءة عاصم براوييه.

١٠/٢٦٩: (وكان مذمومًا له)، كلمة (له) ليست في الأصل، والصواب حذفها.

١٧/٣٠٢: (لأنَّ ["إن"] إذا كانت مبتدأة)، صنيعه هنا يفهم منه أن ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والأمر ليس كذلك بل هي في الأصل.

١٨/٣١٧: (لأن بعض المفسرين قال: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف:١٧])، زاد المحقق حرف الواو قبل (الذي)، ولم يقصد المصنف ذكر الآية.

١٢/٣٤٠: (فصارت فَخًّا)، الذي في الأصل: (فصار فَخًّا)، وما أثبته المحقق موجود في مصادر أخر[١].

١٠/٣٥٦: (ويقال: نَشَزَ: تحرك، [وأنشز: إذا] أنشزه غيره)، الصواب الذي في الأصل: (ويقال: نَشَزَ: تحرك، وأنشزه غيره)، وهي عبارة صحيحة لا تحتاج إلى إضافات.

٦/٣٦٣: (وقال موسى) = (قال موسى).

٦/٤٣٨: (فسمع ذلك ابن [أم] مكتوم)، صنيعه يوهم أن كلمة (أم) من زيادته على الأصل، وليس كذلك، بل هي موجودة في الأصل.

١٠/٤٤٧: (قبلُ محمدا)، رواية المؤلف (قبلَ محمدٍ)، فغيرها المحقق ولم يشر إلى ذلك، وإن كان في البيت في المصادر بنصب (محمدا)[٢].

١٩/٤٥١: (ولِفِعْلٍ كحِمْل وأحمال ولفَعَلٍ كجَمَلٍ وأَجْمَالٍ ولِفِعْلٍ كجِذعٍ وأجذاع)، هكذا أثبت المحقق وزن فِعْلٍ ضمن ما يجمع على أفعال، مع أن ابن خالويه ذكر بعد ذلك هذا الوزن (ولِفِعْلٍ كجِذعٍ وأجذاع)، والذي في الأصل تكرار لوزن فَعَلٍ، وفيه إشارة إلى ذلك، 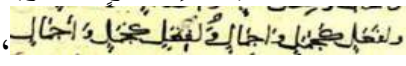
فلعل صواب العبارة: (ولفَعَلٍ كجَمَلٍ وأَجْمَالٍ ولِفِعْلٍ كجِذعٍ وأجذاع).

١/٤٥٣: (فإن قيل: هل ["هل"] هنا مبتدأ)، زاد المحقق ما بين المعقوفين ولا حاجة إلى ذلك.

٩/٤٥٨: (كما قال غفور)، كلمة (غفور) زائدة خطأً، وليست في الأصل.

١/٤٦٢: (وتكون صلة: ما [كقولك: ما] إن رأيتُ مثلَكَ)، الصواب حذف ما بين المعقوفين والكلام مستقيم بدونه، (وتكون صلَةً، ما إن رأيتُ مثلَكَ).

١٣/٥٠١: (فكنت قائلا: وإن مع العسر يسرا)، الكلمة أصابتها الأرضة، وهي غير واضحة، ولا يظهر أنها (قائلا)، وزاد المحقق واوا قبل (إن)، 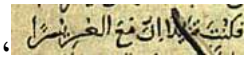 ، ويبدو أنها: (فكنت تزيد).

(١) المخصص لابن سيده ١٧٣/٣، لسان العرب (أ خ خ).
(٢) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص١٤٩، أمالي ابن الشجري ١٦٩/١.

٤/٥٠٧: (﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١] جزمٌ بالأمر، [والسكون] علامة الجزم وسكون الهمزة)، هكذا زاد المحقق مابين المعقوفين وزاد الواو قبل (الهمزة) ففسد السياق والمعنى، والكلام مستقيم بدونها، (جزمٌ بالأمر، علامة الجزم سكون الهمزة).

١/٥٣٣: (ومن سورة قريش)، الذي في الأصل: (ومن سورة لإيلاف).

١٤/٥٤٤: (وقد حدثني) = (وحدثني).

١٢/٥٥٠: (حدثني عن الحمال)، كذا في الأصل بالحاء المهملة، والصواب أنه بالخاء، كما أن المحقق صوَّب ما في المخطوط في ثلاثة مواضع ٣/٤١٣، ٨/٤٩٦، ٢/٥٠٩، كتبت بالحاء المهملة فكتبها بالخاء المعجمة ولم يشر إلى ذلك.

المبحث السادس: الأخطاء في التعامل مع حواشي النسخة

كتبت هذه النسخة الخطية بأكثر من قلم، فالجزء الأول كتب بخط واحد، وعليه قلم مقابلة بخط مختلف، والجزء الثاني كتب بخطين مختلفين، وعليه حاشية بخط مختلف، وهذه الحاشية التي على طرة الجزء الثاني فيها إضافات لقراءات، وكثيرًا ما تكون الإضافات لرواة القراء السبعة يلحقها المحَشِّي زيادة على ما يذكره ابن خالويه، وهناك حواشٍ لا يمكن أن تكون من صلب الكتاب، لعدم اتساقها مع السياق، ولأن في بعضها نقلًا عن متأخرين عن ابن خالويه، وقد أشار د إبراهيم القرشي عثمان إلى ذلك في بحثه[١]، وقد وقع المحقق في أخطاء كثيرة في تعامله مع هذه الحواشي، فمن ذلك:

١١/١٨: (قرأ عاصم وابن عامر ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ﴾ [مريم:٣٤] بالنصب جعل له مصدرا).

كُتِب في حاشية النسخة: (يريد بالنصب)، فأضافها المحقق وترك كلمة يريد! والأولى حذفها والإشارة إليها في الحاشية، فإن ظاهرها أنها ليست من كلام المصنف، ويظهر أن الصواب: (جعله مصدرًا).

٣/٢٣: (قرأ نافع وابن عامر ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤] بغير همز، والباقون يهمزون، وأما قراءة نافع برواية قالون وابن عامر برواية ابن ذكوان [فبالهمز أيضًا] فمن همز فمعناه).

هكذا أثبته المحقق، أضاف ما في الحاشية وهو قوله: (وأما قراءة نافع برواية قالون وابن عامر برواية ابن ذكوان)، ولم يشر إلى ذلك، وأضاف من عنده عبارة دون تعليق منه وهي قوله: [فبالهمز أيضًا].

والصواب: حذف هذه الحاشية، فليست من أسلوب ابن خالويه، ولا تناسب السياق أيضًا، والعبارة مستقيمة بدونها: (قرأ نافع وابن عامر ﴿وَرِيًّا﴾ بغير همز، والباقون يهمزون، فمن همز فمعناه...).

١٠/٤٧: وقوله تعالى: (﴿قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ﴾ [طه:٨٠]، قرأ حمزة والكسائي: (﴿قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ﴾ [طه:٨٠])، مع ما سبق بيانه من الأخطاء في ضبط القراءات ورسمها، فإن في الحاشية إضافة بعد (﴿وَوَعَدۡنَاكُمۡ﴾، وهي (﴿مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [طه:٨١])، وكذا بعد (﴿وَوَعَدتُّكُمۡ﴾): (﴿مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾)، وهذه الإضافة موافقة للواقع في الأحرف الثلاثة، وموافقة لما في "السبعة"[٢] لابن مجاهد، فإنه قد ذكر هذا الحرف الثالث، وقال: "الثلاثة الأحرف بالنون والألف".

(١) ص١٥١.
(٢) السبعة ص٤٢٢.

٤/٧٤: أضاف المحقق ما في الحاشية دون إشارة، وهي إضافة لا تستقيم مع سياق النص، وهي من قوله: [وأما في قوله] إلى قوله: [بالكسر فيهما]، وليس فيها شيء زائد إلا ذكر ابن ذكوان الراوي عن ابن عامر.

٧/٨١: (كل ذلك بمعنَى قليذم)، كلمة (قَلَيذَم) مكتوبة في الحاشية تصويبًا لخطأ في كتابتها في المتن، فجاء المحقق فوضعها بعد كلمة (بمعنًى)، والصواب أن كلام المؤلف ينتهي عند قوله: (بمعنًى)، أي ما ذكره من معاني البئر الممتلئة.

١/١٥٧: في الحاشية (وقرأ ابن عامر برواية هشام) ولم يدخلها المحقق في النص، وهي قراءة: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النمل:٥٥][1].

١٣/١٦٠: (وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، قرأ عاصم ..) إلى قوله في ١/١٦١: (والباقون بالتاء)، هذه العبارة موجودة في حاشية الأصل، وقد أقحمها المحقق بين كلام المصنف على قراءة ﴿قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [النمل:٥٧]، فظهر فيها قطع للكلام، والصواب أن هذه العبارة التي في الحاشية مكانها بعد قول المصنف ٣/١٦٠: (أن لن نضيق عليه).

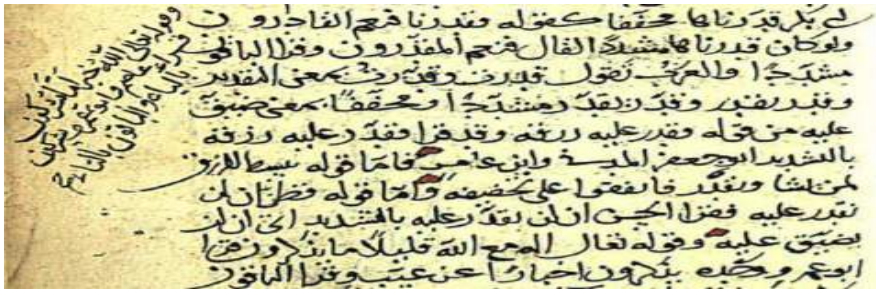

٢/١٨٢: قراءة عاصم برواية أبي بكر التي ذكرت هنا جاءت في حاشية النسخة، فأضافها المحقق إلى الأصل، ولم أجد هذه القراءة مرويةً عن شعبة.

٩/١٩١: (التبين في الأمر، والتثبت بمعنى)، وهذه العبارة مكتوبة في المتن وفي حاشية الأصل من باب توضيح الكلمة حتى لا تشكل، ثم في آخر الصفحة ١٢/١٩١ أعاد المحقق إضافتها في غير موضعها خطأً، وهي قوله: (التبين في الأمر: التثبت)، والصواب حذفها.

٦/٣٦٢: (بِصَفَا المُشَرَّقِ)، في حاشية الأصل: (ويروى المشقَّر)[2]، ولم يذكرها المحقق.

١٢/٣٨٣: (وبدا من الأمر البَرَاحُ)، في الحاشية تصويب وهو: (وبدا من الشرّ الصراحُ)، وهو الموجود في مصادر كثيرة[3].

١٣/٤١٩: (وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤].

حصل في هذا الموضع خلط من المحقق وخطأ في نسبة الروايات وصلًا ووقفًا، والسبب في ذلك أنه أضاف ما في الحاشية، ولم يحرر مواضع إضافتها في المتن، والذي يظهر أن سياق العبارة مع إضافة ما في الحاشية هكذا: (قرأ ابن كثير [برواية البزي] وأبو عمرو[4] وحمزة وابن عامر [برواية ابن

(١) أي أن هشامًا يحقق الهمزتين مع إدخال ألف بينهما وعدم الإدخال، انظر "البدور الزاهرة" للقاضي ص٤٧٤.
(٢) جمهرة أشعار العرب ٥٣٦/١.
(٣) انظر الحماسة لأبي تمام ص١٥٠.
(٤) في الأصل: وأبو عمر.

ذكوان]: (سَلَاسِلَ) بغير تنوين في وصل ولا وقف، [وأبو عمرو(١) وعاصم برواية حفص في الوصل] لأن فعالل جمعٌ بعد ألفه أكثر من حرف فلا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

[وأما في الوقف، [فـ]ـوقف ابن ذكوان وحفص والبزي بالألف، وروي عنهم بغير ألف، وأما حمزة وقنبل [فـ]ـوقفا بغير ألف، والباقون بالألف)]

وقرأ الباقون ﴿سَلَاسِلًا﴾ بالتنوين، اتباعًا للمصحف لأنها وإن لم تكن رأس آية فإنها تشاكل رؤوس الآي، ولأن بعدها ﴿أَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾، ولأن من العرب من يقف على ما لا ينصرف بالألف نحو رأيت عمرا).

٨/٤٥١: (وقد رُوى عن إبراهيم النخعي عن الكسائي: ﴿خَاتِمُهُ مِسْكٌ﴾ [المطفِّفين:٢٦])، عبارةُ (عن الكسائي) ألحقت في الحاشية فأدخلها المحقق في هذا الموضع، وكيف يروي النخعي (٤٧-٩٦هـ) عن الكسائي (١١٩-١٨٩هـ)؟ ولعل صواب العبارة: (وقد روي عن إبراهيم النخعي [و] عن الكسائي)، فهي مروية عنهما(٢)، أو أنه أراد استبدال الكسائي بالنخعي، ولكنه لم يشطب على النخعي على غير عادة الناسخ، 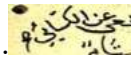 .

١١/٤٩٧: (فالطَّعْنُ شغشغة)، الذي في الأصل: (الطَّعْنُ شعشعة)، ولم يشر المحقق إلى ذلك، وما ذكره بالغين المعجمة صواب، وهو في كثير من المصادر(٣).

المبحث السابع: أخطاء في النسخة الخطية

هنالك أخطاء وقعت في النسخة الخطية صوبها المحقق دون إشارة إلى ذلك، فمن ذلك:

٥/١٣: في الأصل: (أيا منذر)، والصواب كما في المطبوع: (أبا منذر).

١٢/١٣: في الأصل: (﴿لَمْ يَجْعَلْ لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٧])، وليس هناك قراءة بالياء، والصواب كما في المطبوع: ﴿لَمْ نَجْعَل﴾ [مريم:٧].

٧/١٨: (لأن من خالفه في ﴿أَوْصَانِي﴾ [مريم:٣١] فقد وافقه ﴿قَالَتَآ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [القصص:٢٦] في الإمالة).

وهذه العبارة مضطربة، وفي الأصل كما أشار إليه المحقق في الحاشية: (و﴿قَالَتَآ إِحْدَىٰهُمَا﴾)، والذي يظهر أن الواو هنا خطأ من الناسخ وأن صوابها: (في) وهي قريبة من الرسم من الواو، وعليه تستقيم العبارة، فتكون: (لأن من خالفه في ﴿أَوْصَانِي﴾ [مريم:٣١] فقد وافقه في ﴿قَالَتَآ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [القصص:٢٦] في الإمالة).

٢/٢٤: (وجمعها آثِثَة)، كذا في المطبوع كالأصل، والصواب: (آثَّة)(٤).

(١) يحذف أبو عمرو التنوين في الوصل، وفي الوقف يقف بالألف، انظر النشر ٣٩٤/٢، البدور الزاهرة ٦٦٢.
(٢) البحر المحيط ٢٧٤/٢١.
(٣) ديوان الهذليين ٤٠/٢، لسان العرب (ش غ غ).
(٤) تاج العروس (أ ث ث).

١٠/٢٩: (والشاعر ترك صرفه حيث جعله اسم بقعة، ويقال: البقعة، وهو أجود)، وهذا الكلام مشكل، وهو كذلك في الأصل: 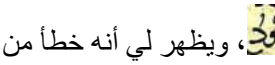 ، ويظهر لي أنه خطأ من الناسخ، وأن الصواب: (جعله اسم بقعة، ويقال: الوقعة، وهو أجود)، أي وقعة حنين، ويحتمل العكس: (جعله اسم وقعة، ويقال: البقعة، وهو أجود)، وقد يكون في النسخة تقديم وتأخير إذ دخل كلامه عن حراء في كلامه عن حنين والله أعلم.

١/٤٢: (وروى القطعي عن شبل عن ابن كثير)، الذي في "السبعة" لابن مجاهد: (روى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير)[١]، فيحتمل أن ابن خالويه اختصر السند فحذف عبيدًا، أو أنه خطأ من الناسخ أو من ابن خالويه.

٤/٤٢: (وتحويلها ياء)، والظاهر أن الصواب: (وتحولها).

١٠/٥٠: (﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِيۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه:٩٣])، بالياء، وقد أجمعت المصاحف على كتابتها بالنون بدون ياء[٢].

١/٦٧: (يجوز أن يكون أراد: ﴿يُنْجِي﴾ [الأنبياء:٨٨])، والصواب: ﴿نُّجِّي﴾ [الأنبياء:٨٨] بالنون، وهي قراءة شعبة عن عاصم، وقرأ بها ابن عامر[٣].

٦/٧٧: (أراد فاختطفه، فنقل فتحة التاء إلى الخاء)، وكيف يكون ذلك، وبناء اختطف غير بناء تخطَّف، فالأول من افتعل والثاني من تفعَّل؟ وابن خالويه هنا جعل حجة قراءة نافع: ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ [الحج:٣١] أنه أراد اختطف، وسياق كلامه يؤكد هذا، لأنه ذكر اختطف بعد ذلك مرتين.

والصواب أن العبارة: (أراد فَتَخْتَطِفُهُ) أي على وزن تَفْتَعِل، فنقلت حركة التاء الثانية إلى الخاء قبلها، فسكنت التاء، ثم أدغمت في الطاء لأنهما حرفان متجانسان، والأول منهما ساكن، وغير ابن خالويه يرى أصل الفعل تَتَخَطَّف على وزن تتفعَّل، فحذفت التاء في أوله فصار تَخَطَّفُ[٤].

١٢/٨٧: (كأنه لم يعتد بالياء)، كذا موافقًا للأصل، ولا شك أنه خطأ، وأين الياء في قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون:٢٠]، والصواب أنها (بالباء).

١٠/٩٩: (مثل كَرُمَ كَرَمًا)، والذي في الأصل (كَرُمَ كراما)، وهو خطأ.

١٠/١٠٦: (نَعتاً بالتَّابعين)، ولعل الصواب: (نعتا للتابعين)، وهو كذلك في "الحجة"[٥].

١٠/١١٩: (فـ"عن" والباء تتعاقبان)، في الأصل: (والياء)، وهو خطأ.

١٧/١٣٦: (ومجَّاج: إذا كان كذَّابا)، كذا في الأصل والمطبوع، والذي يظهر أن الصواب: (ومزَّاجٌ)، ويتبع كثيرا لسرَّاج، فيقال: سرَّاج مزَّاج[٦]، وسبق أن المحقق أخطأ في قراءة سرَّاج فجعلها سرَّاحٌ.

٩/١٤٣: (وكل أبيض يُورى فهو شهاب) كذا في الأصل والمطبوع، وقد تكون محرفة ففي كثير من المصادر: (كل أبيض ذي نور)[٧].

---

(١) ص٤٢٠.
(٢) مختصر التبيين في هجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح ٨٥١/٤.
(٣) السبعة لابن مجاهد ص ٤٣٠.
(٤) الحجة لأبي علي ٢٧٦/٥، الكشف لمكي ١١٩/٢.
(٥) ص٢٦١.
(٦) البارع في اللغة لأبي علي القالي (الجيم والراء والسين في الثلاثي الصحيح).
(٧) معاني القرآن للزجاج ١٠٨/٤، الحجة لأبي علي ٣٧٣/٥.

٢/١٥١: (وأما هشام وابن كثير فأثبتاها في الحالين)، هذه العبارة مذكورة في الحاشية، وليس فيها الفاء الرابطة فأضافها المحقق دون إشارة.

٩/١٥٤: (يبيّتن ويقولُن)، الذي في الأصل: (ويقولون)، والصواب ما ذكره المحقق.

١٥/١٧٠: (والصدى أيضًا: من ألوان الخيل، يقال: فرس أصدى)، الذي في كتب اللغة هَمْزُهُ (الصَّدَأُ)، فالصُّدْأَةُ: شقرة تضرب إلى السواد في الغالب، صَدِئَ يصدَأُ، فهو أصدأ والأنثى صدآء على وزن صَحْرَاء، وأصدأ يصدئُ[١].

٤/٢٣٧: (تركنا رسول الله ﷺ وأدناه)، الذي في الأصل: (يركب رسول الله ﷺ)، 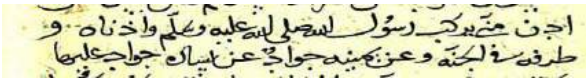 ، وما ذكره المحقق صواب إلا قوله: (وأدناه)، فالصواب حذف الواو[٢].

٩/٢٦٠: (وفيها قراءة رابعة: حَمَ)، الذي في الأصل: (حمزة)، ويظهر أنه خطأ، ولكن المحقق غيره دون إشارة.

٩/٢٧٨-١٠: (رجل عجمي إذا كان لا يفصح، وإن كان عربي الأصل، ورجل أعجمي إذا كان منسوبا إلى العجم)، الكلمتان في الأصل بدون همزة، ولما أضاف المحقق الهمزة عكس المعنى، فالأعجمي هو الذي لا يفصح وإن كان عربي الأصل، والعجمي هو المنسوب إلى العجم، وإن كان يتكلم العربية[٣].

١/٢٩٩: (والأقهبان: الفيل والجاموس)، الذي في الأصل: (الأقهمان) بالميم، وهو خطأ.

١٠/٤١٢: (ثم رخم الهاء وأتى [بالألف] للقافية)، وفي الأصل: (وأتى بالهاء)، فغير دون إشارة لما فيه الأصل.

٩/٤١٤: جاء بعد قوله: (إلا في هذه السورة فقط) سطر، هو: (وإنما ذهب من قرأ ﴿لَأُقْسِمُ﴾ [البلد:١] بغير مد إلى أنه في المصحف بغير ألف)، وقد جاءت هذه العبارة بنصها قبل ذلك بسطرين، ولم يشر المحقق إلى تكرارها.

٢١/٤٢١: (و﴿قَدَّرُوهَا﴾ [الإنسان:١٦])، الذي يظهر أن الواو زائدة خطأ.

٩/٥١٥: (ناقة بها خِزْعال أي: ضَلْعٌ وغَمْزٌ في رجلها)، كذا في الأصل، والصواب: (ظَلْعٌ)، بالظاء المشالة[٤].

الخاتمة

الحمد لله على ما يسر وأعان من كتابة هذا البحث، وأرجو أن أكون قد قدمت ما يفيد الباحثين، ويقوِّم هذا الكتاب الجليل، ومن نتائج هذا البحث:

١- القيمة العلمية العالية لكتاب "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه ومكانته لا تناسب طبعته المشهورة.

٢- أن في المطبوع سقطًا في مواضع عِدَّة، منها الحرف والكلمة والجملة والأسطر، وهناك موضع سقط منه لوح كامل.

٣- أن في المطبوع اختلالًا في ترتيب بعض الصفحات بسبب خطأ في ترميم النسخة الخطية أدى إلى دخول سورة في سورة.

(١) لسان العرب (ص د أ)، تاج العروس (ص د أ).
(٢) تفسير الطبري ٦٧١/٩.
(٣) لسان العرب (ع ج م).
(٤) معرفة الفرق بين الضاد والظاء لابن الصابوني ص٢٥.

٤- أن هذه الطبعة هي الطبعة الوحيدة المعتمِدة على نسخة خطية، ومع ذلك فقد بقيت تتداول قرابة ثلاثين سنة على ما فيها من أخطاء تحتاج إلى تنبيه، إضافة إلى كون الكتاب لا يُعرف له إلا هذه النسخة الفريدة المخرومة.

ثم إني أوصي بتتبع طبعات الكتب الأصلية في بابها، ومقارنتها بالنسخ الخطية، والإشارة إلى ما في المطبوع من خلل مؤثِّر، فإن هذا العمل من أجلِّ الأعمال العلمية وأنفعها، وفيه نصح للمؤلِّف ومشاركة، فهذه الكتب إن لم ينهض أحد لتحقيقها من جديد فلا أقل من أن تُقَوَّمَ وينبه على ما فيها من خلل أو نقص. والحمد لله على توفيقه وتيسيره.

قائمة المراجع

أولا: المخطوطات:

البديع في القراءات الثمان، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، محفوظ في مكتبة تشستربتي بإيرلندا برقم (Ar_3051)

ثانيًا: المطبوعات:

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف: أحمد بن محمد البناء الدمياطيّ (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف حيان (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- أسس الاختيار من القراءات في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تأليف: سلطان بن عواض العوفي، مجلة معهد الإمام الشاطبي، المجلد ١١، العدد ٢٢، ٢٠١٦م.
- إسفار الفصيح، تأليف: محمد بن علي الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.
- إصلاح المنطق، تأليف: يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تأليف: عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الأفعال، تأليف: محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: هالة جمال القاضي، دار درة الغواص، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تأليف: محمد بن عبد الله ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد الغامدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- أمالي ابن الشجري، تأليف: أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تأليف: علي بن عَدْلان الربعي الموصلي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- الأنواء، تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٦م.
- البارع في اللغة، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف: عبد الفتاح القاضي، نشر مركز الدراسات والمعلومات بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- تحفة المجد الصريح، تأليف: أَحْمَد بن يُوسُف اللَّبْلِيّ (المتوفى: ٦٩١هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى، سنة النشر: ١٤١٨هـ.
- تصحيفات المحدثين، تأليف: الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- تفسير أبي محمد إسحاق بن إبراهيم البستي (ت٣٠٧هـ)، من أول سورة الكهف حتى نهاية سورة الشعراء، تحقيق: عوض بن محمد العمري، الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- التيسير في القراءات السبع، تأليف: أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: فريد عزوز، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، طبع وزارة المعارف للحكومة الهندية، مراقبة: د محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى.
- جمهرة أشعار العرب، تحقيق: محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- جمهرة اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- جواهر الألفاظ، تأليف: قدامة بن جعفر الكاتب (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.
- الحجة للقراء السبعة، تأليف: أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ.
- الحماسة لأبي تمام الطائي، تحقيق: عبد الله عسيلان، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، تاريخ (بدون).

- ديوان الأدب، تأليف: أبي إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.
- ديوان أوس بن حجر، تأليف: أوس بن حجر بن مالك التميمي، تحقيق: محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر.
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: حسان فلان أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين محمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، إشراف: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤هـ).
- شرح التصريف، تأليف: أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح الفصيح، تأليف: أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج وآخرين، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- شرح المفصل لابن يعيش، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- شرح الملوكي في التصريف، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق: يوسف بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: أبي الخير محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: برجستراسر، دار ابن تيمية.
- غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ.
- غريب الحديث، تأليف: أبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تأليف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣ هـ)، تحقيق: إياد الغوج، نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- القلب والإبدال، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي، جمع وتحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تأليف: محمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تأليف: يوسف بن علي بن جبارة الهُذَلي المغربي (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- كتاب التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تأليف: أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السلامي (ت٥٥٠هـ)، تحقيق: حسين بن عبد العزيز با ناجه، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.
- مبادئ اللغة مع شرح أبياته، تأليف: محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت٤٢٠ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، الطبعة الأولى.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تأليف: محمد بن عمر الأصبهاني المديني (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- مختصر القراءات لهجاء التنزيل، تأليف: أبي داود سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: آرثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، تأليف: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- المذكر والمؤنث، تأليف: أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.
- مرقاة الصعود إلى معاني تحفة المودود بمعرفة المقصور والممدود، تأليف: محمد محفوظ بن المختار، تحقيق: عبد الحميد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٣٨هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- المصنف، تأليف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- معاني القرآن وإعرابه، تأليف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: عماد الدين آل الدرويش، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- معجم البلدان، عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم القراءات، تأليف: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى.
- معرفة الفرق بين الضاد والظاء، تأليف: محمد بن أحمد الصدفي الإشبيلي المعروف بابن الصابُوني الشاعر (ت٦٣٤هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.
- المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي المبَرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- المقصور والممدود، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الممتع في التصريف، تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثامنة، ١٩٩٦م.
- منهج البحث العلمي وكتابته في علوم الشريعة، تأليف: د. محمد بن عمر با زمول، دار التوحيد والسنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفًا وتحقيقًا، تأليف: فاروق حمادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- النشر في القراءات العشر، تأليف: أبي الخير محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد الضباع، المطبعة التجارية، الطبعة الأولى.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، تأليف: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت: ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.